



البنك المركزي الأردني

أحدث التطورات النقدية والاقتصادية في الأردن

التقرير الشهري لدائرة الأبحاث

كانون أول 2024

البنك المركزي الأردني
هاتف: 4630301 (962 6)
فاكس: 4638889 / 4639730 (962 6)
ص. ب 37 عمان 11118 الأردن
الموقع الإلكتروني: <http://www.cbj.gov.jo>
البريد الإلكتروني: redp@cbj.gov

مستوى التصنيف: عام

classification level: public



□ رؤيتنا

الاستمرار في الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي بما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة.

□ رسالتنا

المحافظة على الاستقرار النقدي المتمثل في استقرار سعر صرف الدينار الأردني واستقرار المستوى العام للأسعار والمساهمة في توفير بيئة استثمارية جاذبة ومحفزة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير هيكل أسعار فائدة ملائم وتطبيق سياسات رقابية احترازية جزئية وكلية تساهم في تحقيق الاستقرار المصرفي والمالي بالإضافة إلى توفير أنظمة مدفوعات وطنية آمنة وكفاءة وتعزيز الاشتغال المالي وحماية المستهلك المالي وفي سبيل ذلك يوظف البنك موارده البشرية والمالية والمادية والتقنية والمعرفية بالشكل الأمثل.

□ قيمنا الجوهرية

- الانتماء: الإخلاص والحس بالمسؤولية والالتزام تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.
- النزاهة: التعامل بأعلى معايير المهنية والمصداقية لضمان المساواة وتكافؤ الفرص لكافة شركاء البنك والمتعاملين معه والعاملين فيه.
- التميز: نصنع فرقاً في جودة الخدمات المقدمة وفق المعايير والممارسات الدولية.
- التدريب والتعلم المستمر: نسعى بشكل مستمر إلى الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني ليتماشى مع أحدث الممارسات الدولية.
- الشفافية: التقيد بالمعايير المهنية والقواعد الخاصة بالإفصاح عن المعلومات والمعارف وتبسيط وتوضيح الإجراءات والسياسات.
- المشاركة: نعمل معاً بروح الفريق على كافة المستويات لضمان تحقيق الأهداف الوطنية والمؤسسية بكفاءة عالية.

المحتويات

1

الخلاصة التنفيذية

3

القطاع النقدي والمصرفي

أولاً

13

الانتاج والأسعار والتشغيل

ثانياً

21

المالية العامة

ثالثاً

37

القطاع الخارجي

رابعاً

الخلاصة التنفيذية

الإنتاج والأسعار والتشغيل

سجل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) نمواً حقيقياً نسبته 2.4% خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2024، وذلك مقابل نمو نسبته 2.8% خلال ذات الفترة من عام 2023. وارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2024 بنسبة 1.54%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 2.13% خلال ذات الفترة من عام 2023. كما بلغ معدل البطالة خلال الربع الثالث من عام 2024 ما نسبته 21.5%، مقابل 22.3% خلال ذات الربع من عام 2023.

القطاع النقدي والمصرفي

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر تشرين ثاني من عام 2024 ما مقداره 20,144.4 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 8.0 شهراً.
- بلغت السيولة المحلية في نهاية شهر تشرين ثاني من عام 2024 ما مقداره 45,035.0 مليون دينار، مقابل 42,663.1 مليون دينار في نهاية عام 2023.
- بلغ رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر تشرين ثاني من عام 2024 ما مقداره 35,026.9 مليون دينار، مقابل 33,387.1 مليون دينار في نهاية عام 2023.
- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر تشرين ثاني من عام 2024 ما مقداره 46,459.3 مليون دينار، مقابل 43,744.3 مليون دينار في نهاية عام 2023.
- بلغ الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة في نهاية شهر تشرين ثاني من عام 2024 ما مقداره 2,420.1 نقطة، مقابل 2,431.2 نقطة في نهاية عام 2023.

المالية العامة

سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً كلياً، بعد المنح الخارجية، مقداره 1,841.2 مليون دينار (6.0% من GDP) خلال الشهور العشرة الأولى من عام 2024، بالمقارنة مع عجز مالي كلي مقداره 1,624.6 مليون دينار (5.4% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2023. أما في مجال المديونية العامة، فقد ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) في نهاية شهر تشرين أول 2024 عن مستواه في نهاية عام 2023 بمقدار 2,132.5 مليون دينار، ليصل إلى 24,622.4 مليون دينار (65.4% من GDP). كما ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) بمقدار 853.3 مليون دينار، ليصل إلى 19,545.1 مليون دينار (51.9% من GDP). وبناءً عليه، فقد ارتفع رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) في نهاية شهر تشرين أول 2024 ليصل إلى 44,167.5 مليون دينار (117.4% من GDP)، مقابل 41,181.7 مليون دينار (113.8% من GDP) في نهاية عام 2023. وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) يصل إلى 14,913.0 مليون دينار (39.6% من GDP). أما الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) يبلغ 19,057.7 مليون دينار (50.7% من GDP). وعليه، فإن رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) يبلغ 33,970.7 مليون دينار (90.3% من GDP مقابل 89.2% من GDP في نهاية عام 2023).

القطاع الخارجي

ارتفعت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2024 بنسبة 4.9% لتبلغ 7,064.5 مليون دينار، في حين ارتفعت المستوردات بنسبة 0.8% لتبلغ 14,011.7 مليون دينار. وتبعاً لذلك، انخفض عجز الميزان التجاري بنسبة 2.9% ليصل إلى 6,947.2 مليون دينار، مقارنة مع ذات الفترة من عام 2023. وتشير البيانات الأولية إلى انخفاض مقبوضات السفر خلال العشرة شهور الأولى من عام 2024 بنسبة 4.4% لتصل إلى 4,362.5 مليون دينار، وارتفاع مدفوعاته بنسبة 2.0% لتصل إلى 1,175.4 مليون دينار، مقارنة بذات الفترة من عام 2023. في حين تشير البيانات الأولية لتحويلات الأردنيين العاملين في الخارج إلى ارتفاعها خلال العشرة شهور الأولى من عام 2024 بنسبة 3.1% لتصل إلى 2,093.0 مليون دينار، مقارنة بذات الفترة من عام 2023. كما أظهرت البيانات الأولية لميزان المدفوعات خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2024 عجزاً في الحساب الجاري مقداره 2,119.2 مليون دينار (7.7% من GDP) مقارنة مع عجز مقداره 1,970.1 مليون دينار (7.4% من GDP) خلال ذات الفترة من عام 2023. أما باستثناء المنح، فقد ارتفع عجز الحساب الجاري ليصل إلى 9.4% من GDP خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2024، مقارنة مع 8.7% من GDP خلال ذات الفترة من عام 2023. فيما بلغ تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المملكة 905.5 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2024، مقارنة مع 1,128.9 مليون دينار خلال الفترة المقابلة من عام 2023. وكذلك أظهر صافي وضع الاستثمار الدولي في نهاية الثلاثة أرباع الأولى من عام 2024 ارتفاعاً في صافي التزامات المملكة نحو الخارج لتبلغ 35,570.7 مليون دينار وذلك مقارنة مع 35,380.8 مليون دينار في نهاية عام 2023.

أولاً: القطاع النقدي والمصرفي

الخلاصة

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر تشرين الثاني من عام 2024 ما مقداره 20,144.4 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 8.0 شهراً.
- بلغت السيولة المحلية في نهاية شهر تشرين الثاني من عام 2024 ما مقداره 45,035.0 مليون دينار، مقابل 42,663.1 مليون دينار في نهاية عام 2023.
- بلغ رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر تشرين الثاني من عام 2024 ما مقداره 35,026.9 مليون دينار، مقابل 33,387.1 مليون دينار في نهاية عام 2023.
- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر تشرين الثاني من عام 2024 ما مقداره 46,459.3 مليون دينار، مقابل 43,744.3 مليون دينار في نهاية عام 2023.
- ارتفعت أسعار الفائدة على كافة أنواع الودائع لدى شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر تشرين الثاني من عام 2024، وذلك بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2023 باستثناء سعر الفائدة على "الودائع لأجل"، والذي شهد انخفاضاً. في المقابل، انخفضت أسعار الفائدة على كافة أنواع التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر تشرين الثاني من عام 2024، وذلك بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2023، باستثناء سعر الفائدة على "الكمبيالات والأسناد المخصومة"، والذي شهد ارتفاعاً.

القطاع النقدي والمصرفي

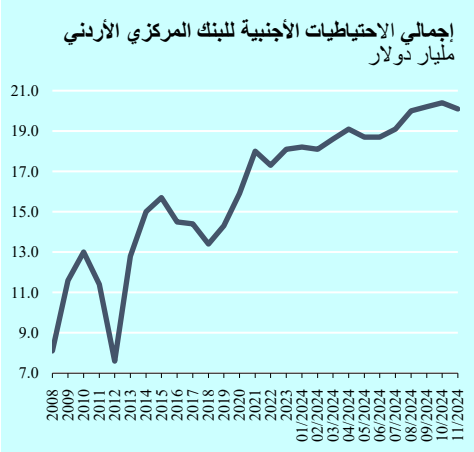
كانون أول 2024

■ بلغ الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة في نهاية تشرين الثاني من عام 2024 ما مقداره 2,420.1 نقطة، مقابل 2,431.2 نقطة في نهاية عام 2023. كما بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية تشرين الثاني من عام 2024 ما مقداره 17,098.0 مليون دينار، مقابل 16,939.2 مليون دينار في نهاية عام 2023.

| أهم المؤشرات النقدية | | | |
|--|---------------|--|---------------|
| مليون دينار، ونسب النمو مقارنة بالعام السابق | | | |
| نهاية تشرين الثاني | | | 2023 |
| 2024 | 2023 | | |
| US\$ 20,144.4 | US\$ 17,098.5 | إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي* | US\$ 18,122.9 |
| 11.2% | -1.0% | | 5.0% |
| 8.0 | 7.0 | التغطية بالأشهر | 7.4 |
| 45,035.0 | 42,311.6 | السيولة المحلية | 42,663.1 |
| 5.6% | 1.5% | | 2.4% |
| 35,026.9 | 33,438.6 | التسهيلات الائتمانية | 33,387.1 |
| 4.9% | 2.6% | | 2.4% |
| 30,282.7 | 29,463.7 | تسهيلات القطاع الخاص (مقيم) | 29,324.0 |
| 3.3% | 2.1% | | 1.6% |
| 46,459.3 | 43,292.1 | إجمالي ودائع العملاء | 43,744.3 |
| 6.2% | 2.8% | | 3.9% |
| 36,458.7 | 34,072.9 | ودائع بالدينار | 34,468.9 |
| 5.8% | 3.7% | | 5.0% |
| 10,000.5 | 9,219.2 | ودائع بالعملة الأجنبية | 9,275.4 |
| 7.8% | -0.5% | | 0.1% |
| 36,513.1 | 33,969.6 | ودائع القطاع الخاص (مقيم) | 34,163.0 |
| 6.9% | 2.3% | | 2.9% |
| 29,359.2 | 27,448.7 | ودائع بالدينار | 27,615.8 |
| 6.3% | 3.2% | | 3.8% |
| 7,154.0 | 6,520.9 | ودائع بالعملة الأجنبية | 6,547.1 |
| 9.3% | -1.2% | | -0.8% |

* : بما فيها احتياطيات الذهب وحقوق السحب الخاصة.
المصدر : البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

الاحتياطيات الأجنبية



بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر تشرين الثاني من عام 2024 ما مقداره 20,144.4 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 8.0 شهراً.

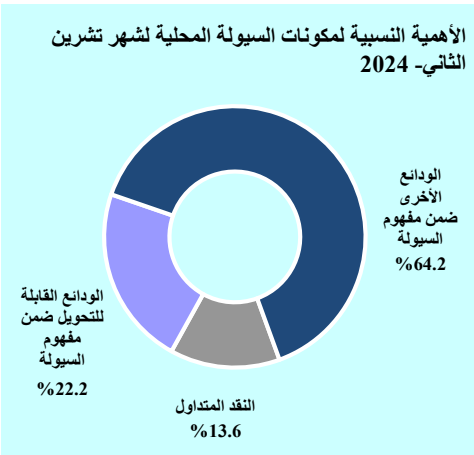
السيولة المحلية (M2)

بلغت السيولة المحلية في نهاية شهر تشرين الثاني من عام 2024 ما مقداره 45.0 مليار دينار، مقارنة مع 42.7 مليار دينار في نهاية عام 2023.

تطورات مكونات السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها في نهاية شهر تشرين الثاني من عام 2024:

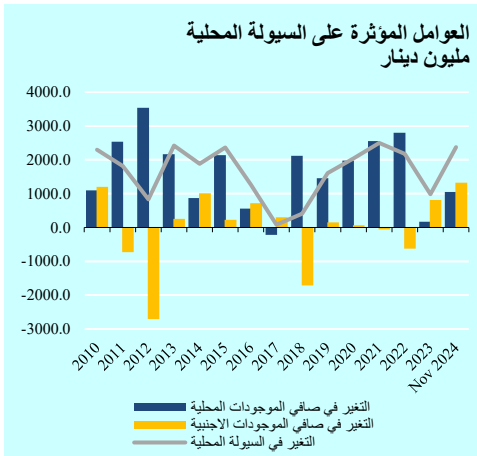
الثاني من عام 2024:

مكونات السيولة



- بلغ حجم الودائع ضمن مفهوم السيولة في نهاية شهر تشرين الثاني من عام 2024 ما مقداره 38.9 مليار دينار، بالمقارنة مع 36.5 مليار دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2023، ومقابل 36.9 مليار دينار في نهاية عام 2023.

- بلغ حجم النقد المتداول في نهاية شهر تشرين الثاني من عام 2024 ما مقداره 6.1 مليار دينار مقابل 5.8 مليار دينار في نهاية عام 2023.



العوامل المؤثرة على السيولة المحلية

- بلغ رصيد صافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي في نهاية شهر تشرين الثاني من عام 2024 ما مقداره 35.8 مليار دينار، مقارنة مع 35.3 مليار دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2023، ومقابل 34.7 مليار دينار في نهاية عام 2023.

- بلغ رصيد صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي في نهاية شهر تشرين الثاني من عام 2024

ما مقداره 9.3 مليار دينار، مقارنة مع 7.0 مليار دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2023، و7.9 مليار دينار في نهاية عام 2023. وبلغ رصيد صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر تشرين الثاني من عام 2024 ما مقداره 14.0 مليار دينار.

العوامل المؤثرة على السيولة المحلية

مليون دينار

| نهاية تشرين الثاني | | 2023 | |
|--------------------|-----------|-----------|-----------------------------------|
| 2024 | 2023 | | |
| 9,274.3 | 7,034.5 | 7,946.9 | الموجودات الأجنبية (صافي) |
| 14,041.9 | 11,613.7 | 12,387.6 | البنك المركزي |
| -4,767.6 | -4,579.2 | -4,440.6 | شركات الإيداع الأخرى |
| 35,760.7 | 35,277.1 | 34,716.1 | الموجودات المحلية (صافي) |
| 17,362.0 | 16,483.3 | 16,103.5 | الديون على القطاع العام (صافي) |
| 1,648.4 | 1,632.5 | 1,613.8 | الديون على الشركات المالية الأخرى |
| 30,706.7 | 29,791.2 | 29,676.7 | الديون على القطاع الخاص (مقيم) |
| -13,956.5 | -12,629.9 | -12,677.8 | صافي العوامل الأخرى |
| 45,035.0 | 42,311.6 | 42,663.1 | السيولة المحلية (M2) |
| 6,129.2 | 5,832.7 | 5,807.6 | النقد المتداول |
| 38,905.8 | 36,478.9 | 36,855.5 | الودائع ضمن مفهوم السيولة |

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية.

هيكل أسعار الفائدة

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية وإجراءات البنك المركزي:

| أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية نهاية الفترة نسبة مئوية | | | |
|---|------|---|------|
| تشرين الثاني | | | |
| 2024 | 2023 | | 2023 |
| 6.75 | 7.50 | سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي | 7.50 |
| 7.75 | 8.50 | إعادة الخصم | 8.50 |
| 7.50 | 8.25 | اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة | 8.25 |
| 6.50 | 7.25 | نافذة الإيداع لليلة واحدة | 7.25 |
| 6.75 | 7.50 | عمليات إعادة الشراء لأجل أسبوع ولأجل شهر | 7.50 |
| 6.75 | 7.50 | أسعار الفائدة على شهادات الإيداع لأجل أسبوع | 7.50 |

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

- قام البنك المركزي بتاريخ 2024/12/22 بتخفيض أسعار الفائدة على كافة أدوات السياسة النقدية بمقدار 25 نقطة أساس، ليصبح إجمالي التخفيض على أسعار الفائدة خلال هذا العام ما مقداره 100 نقطة

أساس وذلك بعد انتهاء دورة التشدد النقدي التي طبقها البنك المركزي منذ نهاية شهر آذار 2022، حيث قام البنك المركزي خلال عامي 2022 و2023 برفع أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية 11 مرة، وبواقع 500 نقطة أساس على كافة أدوات السياسة النقدية، و525 نقطة أساس على نافذة الإيداع لليلة واحدة، لتصبح أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية كما يلي:

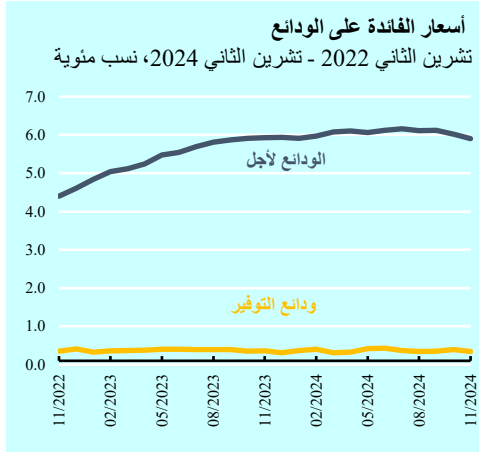
- سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي: 6.50%.
- سعر إعادة الخصم: 7.50%.
- سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة: 7.25%.
- سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة: 6.25%.
- سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لأجل أسبوع أو أكثر: 6.50%.
- سعر الفائدة على شهادات الإيداع لأجل أسبوع: 6.50%.

كما واصل البنك المركزي تثبيت أسعار الفائدة التفضيلية لبرنامج إعادة تمويل القطاعات الاقتصادية الحيوية، والبالغ عددها عشر قطاعات، بقيمة 1.4 مليار دينار، عند 1.0% للمشاريع داخل محافظة العاصمة، و0.5% للمشاريع في باقي المحافظات، واستمرار ثباتها طيلة مدة القرض الذي يمتد لعشر سنوات.

■ أسعار الفائدة في السوق المصرفي:

◆ أسعار الفائدة على الودائع:

- الودائع لأجل: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل في نهاية شهر تشرين الثاني من عام 2024 بمقدار 12 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 5.90%، لينخفض بذلك بمقدار 4 نقاط أساس عن

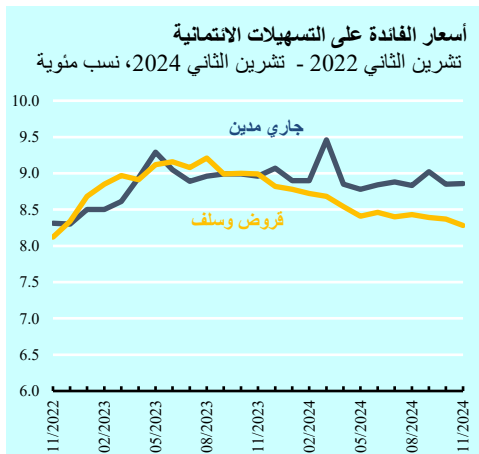


مستواه المسجل في نهاية عام 2023.

- ودائع التوفير: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في نهاية شهر تشرين الثاني من عام 2024 بمقدار 5 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق، ليبلغ 0.34%، ليرتفع بذلك بمقدار 3 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2023.
- ودائع تحت الطلب: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب في نهاية شهر تشرين الثاني من عام 2024 بمقدار 3 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.66%، ليرتفع بذلك بمقدار 13 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2023.

◆ أسعار الفائدة على التسهيلات:

- الجاري مدين: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين في نهاية شهر تشرين الثاني من عام 2024 بمقدار نقطة أساس واحدة عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 8.86%، لينخفض بذلك بمقدار 21 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2023.



| أسعار الفائدة في السوق المصرفي (%) | | | |
|------------------------------------|--------------|------|------|
| الودائع | تشرين الثاني | | 2023 |
| | 2024 | 2023 | |
| التغير/ نقطة أساس | | | |
| الودائع | | | |
| تحت الطلب | 0.66 | 0.72 | 0.53 |
| توفير | 0.34 | 0.36 | 0.31 |
| لأجل | 5.90 | 5.93 | 5.94 |
| التسهيلات الائتمانية | | | |
| كمبيالات وأسناد مخصومة | 9.69 | 8.01 | 8.69 |
| قروض وسلف | 8.28 | 8.99 | 8.82 |
| جاري مدين | 8.86 | 8.96 | 9.07 |

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

● الكمبيالات والأسناد المخصومة: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الكمبيالات والأسناد المخصومة في نهاية شهر تشرين الثاني من عام 2024 بمقدار 67 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 9.69%، ليرتفع بذلك بمقدار 100 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2023.

● القروض والسلف: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف في نهاية شهر تشرين الثاني من عام 2024 بمقدار 9 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 8.28%، لينخفض بذلك بمقدار 54 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2023.

التسهيلات الائتمانية الممنوحة من شركات الإيداع الأخرى

■ ارتفع رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر تشرين الثاني من عام 2024 بما مقداره 1,639.8 مليون دينار أو ما نسبته (4.9%)، وذلك عن مستواه المسجل في نهاية عام 2023، مقارنة مع ارتفاع بلغ 847.1 مليون دينار أو ما نسبته (2.6%)، خلال الفترة المماثلة من عام 2023.

■ وعلى صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للجهة المقترضة في نهاية شهر تشرين الثاني من عام 2024، فقد ارتفعت التسهيلات الممنوحة لكل من القطاع الخاص (مقيم) بمقدار 958.7 مليون دينار (3.3%)، والقطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 496.5 مليون دينار (58.8%)، والحكومة المركزية بمقدار 112.4 مليون دينار (5.3%)، والشركات العامة

غير المالية بمقدار 100.0 مليون دينار (9.5%). في المقابل، انخفضت التسهيلات الممنوحة للشركات المالية الأخرى بمقدار 27.9 مليون دينار (45.9%)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2023.

الودائع لدى شركات الإيداع الأخرى

■ بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر تشرين الثاني من عام 2024 ما مقداره 46.5 مليار دينار، ومقابل 43.3 مليار دينار في نهاية شهر تشرين الثاني من عام 2023، و43.7 مليار دينار في نهاية عام 2023.

■ وبالنظر إلى تطورات الودائع في نهاية شهر تشرين الثاني من عام 2024 وفقاً لنوع العملة، يلاحظ أن رصيد الودائع بالدينار قد بلغ ما مقداره 36.5 مليار دينار، و10.0 مليار دينار للودائع بالعملة الأجنبية، بالمقارنة مع 34.1 مليار دينار للودائع بالدينار و9.2 مليار دينار للودائع بالعملة الأجنبية في نهاية شهر تشرين الثاني من عام 2023. أما في نهاية عام 2023، فقد بلغ رصيد الودائع بالدينار 34.5 مليار دينار، و9.3 مليار دينار للودائع بالعملة الأجنبية.

بورصة عمان

أظهرت مؤشرات بورصة عمان تبايناً في أدائها خلال شهر تشرين الثاني من عام 2024 بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة خلال عام 2023. وفيما يلي أبرز التطورات على هذه المؤشرات:

حجم التداول:

بلغ حجم التداول خلال شهر تشرين الثاني من عام 2024 حوالي 96.0 مليون دينار، مرتفعاً بمقدار 3.4 مليون دينار (3.7%) عن مستواه المسجل خلال الشهر السابق، مقابل انخفاض قدره 23.4 مليون دينار (22.7%) خلال الشهر المماثل من العام السابق. أما خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2024، فقد بلغ حجم التداول ما مقداره 1,066.3 مليون دينار.

■ عدد الأسهم:

بلغ عدد الأسهم المتداولة خلال شهر تشرين الثاني من عام 2024 ما مقداره 80.9 مليون سهم، مرتفعاً بمقدار 10.5 مليون سهم (14.9%) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق، بالمقارنة مع انخفاض قدره 20.7 مليون سهم (19.9%) خلال الشهر المماثل من العام السابق. أما خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2024 فقد بلغ عدد الأسهم المتداولة نحو 799.1 مليون سهم.

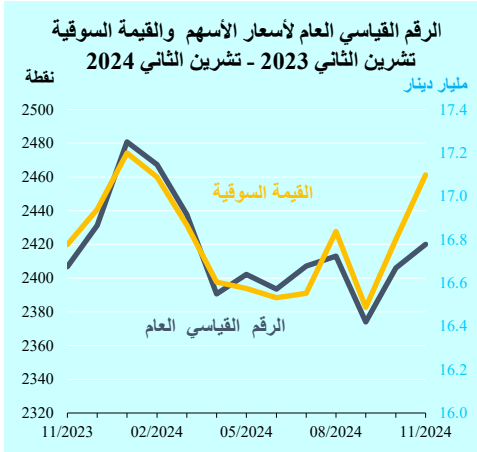
■ الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم:

| الرقم القياسي المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة | | |
|---|---------|-----------------------------|
| تشرين الثاني | | |
| 2024 | 2023 | 2023 |
| 2,420.1 | 2,406.8 | الرقم القياسي العام 2,431.2 |
| 2,596.8 | 2,680.3 | القطاع المالي 2,729.0 |
| 5,264.3 | 4,713.0 | قطاع الصناعة 4,718.7 |
| 1,656.0 | 1,646.5 | قطاع الخدمات 1,644.0 |

المصدر: بورصة عمان.

شهد الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالأسهم الحرة في نهاية شهر تشرين الثاني من عام 2024 ارتفاعاً قدره 14.1 نقطة (0.6%) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل

إلى 2,420.1 نقطة، بالمقارنة مع انخفاض مقداره 7.9 نقطة (0.3%) خلال الشهر المماثل من العام السابق. أما بالمقارنة مع نهاية عام 2023، فقد انخفض الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم بمقدار 11.1 نقطة (0.5%)، وجاء هذا الانخفاض محصلة لانخفاض الرقم القياسي لأسعار أسهم القطاع المالي بمقدار 132.2 نقطة (4.8%)، وارتفاع كل من الرقم القياسي لأسعار أسهم قطاع الصناعة بمقدار 545.6 نقطة (11.6%)، وقطاع الخدمات بمقدار 11.9 نقطة (0.7%).



■ القيمة السوقية للأسهم:

بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر تشرين الثاني من عام 2024 ما مقداره 17.1 مليار دينار، مرتفعة بمقدار 298.4 مليون دينار (1.8%) عن مستواها المسجل في نهاية الشهر السابق، مقابل انخفاض بلغ 104.6 مليون دينار (0.6%) خلال الشهر

المماثل من العام السابق، أما بالمقارنة مع مستواه المسجل في نهاية عام 2023، فقد ارتفعت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان بمقدار 158.8 مليون دينار (0.9%).

■ صافي استثمار غير الأردنيين:

شهد صافي استثمار غير الأردنيين في بورصة عمان خلال شهر تشرين الثاني من عام 2024 تدفقاً سالباً بلغ 3.4 مليون دينار، مقارنة بتدفق سالب قدره 0.4 مليون دينار خلال الشهر المماثل من عام 2023، وقد بلغت قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين خلال شهر تشرين الثاني من عام 2024 ما قيمته

| مؤشرات التداول في بورصة عمان مليون دينار | | | |
|---|----------|----------|------------------------------|
| تشرين الثاني | | 2023 | |
| 2024 | 2023 | | |
| 96.0 | 79.8 | 1,457.0 | حجم التداول |
| 4.8 | 3.6 | 5.9 | معدل التداول اليومي |
| 17,098.0 | 16,776.1 | 16,939.2 | القيمة السوقية |
| 80.9 | 83.7 | 1,120.2 | الأسهم المتداولة (مليون سهم) |
| -3.4 | -0.4 | -30.1 | صافي استثمار غير الأردنيين |
| 8.9 | 4.5 | 151.1 | شراء |
| 12.3 | 4.9 | 181.2 | بيع |

المصدر: بورصة عمان.

8.9 مليون دينار، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة 12.3 مليون دينار. أما خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2024، فقد شهد صافي استثمار غير الأردنيين تدفقاً سالباً مقداره 28.3 مليون دينار.

ثانياً: الإنتاج والأسعار والتشغيل

الخلاصة

- سجل الناتج المحلي الإجمالي GDP بأسعار السوق الثابتة خلال الربع الثالث من عام 2024 نمواً بنسبة 2.6%، وذلك مقابل نمو نسبته 2.7% خلال ذات الربع من عام 2023. فيما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 4.6% خلال الربع الثالث من عام 2024، مقابل نمو نسبته 4.4% خلال ذات الربع من عام 2023.
- وعليه، سجل GDP بأسعار السوق الثابتة خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2024 نمواً نسبته 2.4%، وذلك مقابل نمو نسبته 2.8% خلال ذات الفترة من عام 2023. كما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 4.3% خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2024، وذلك مقابل نمو نسبته 4.7% خلال ذات الفترة من عام 2023.
- ارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2024 بنسبة 1.54%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 2.13% خلال ذات الفترة من عام 2023.
- بلغ معدل البطالة خلال الربع الثالث من عام 2024 ما نسبته 21.5% (18.3% للذكور و33.3% للإناث)، وذلك مقابل 22.3% (19.8% للذكور و31.7% للإناث) خلال ذات الربع من عام 2023. وقد سُجل أعلى معدل بطالة بين الشباب في الفئتين العمريتين 19-15 سنة (بواقع 54.7%) و20-24 سنة (بواقع 46.4%).

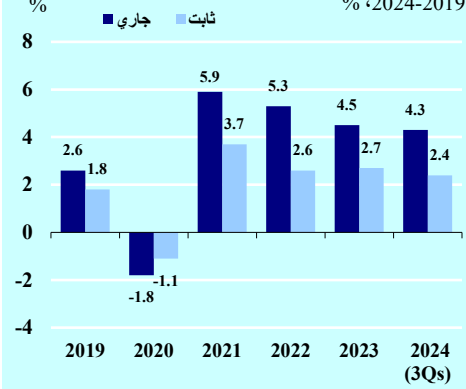
تطورات الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق 2024-2022، %

| العام كاملاً | الربع الرابع | الربع الثالث | الربع الثاني | الربع الأول | |
|--------------|--------------|--------------|--------------|-------------|----------------------|
| 2022 | | | | | |
| 2.6 | 2.3 | 2.6 | 3.1 | 2.6 | GDP بالأسعار الثابتة |
| 5.3 | 5.1 | 6.3 | 5.2 | 4.6 | GDP بالأسعار الجارية |
| 2023 | | | | | |
| 2.7 | 2.3 | 2.7 | 2.7 | 3.0 | GDP بالأسعار الثابتة |
| 4.5 | 4.1 | 4.4 | 4.4 | 5.3 | GDP بالأسعار الجارية |
| 2024 | | | | | |
| - | - | 2.6 | 2.4 | 2.0 | GDP بالأسعار الثابتة |
| - | - | 4.6 | 4.0 | 4.2 | GDP بالأسعار الجارية |

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

معدلات النمو السنوية للناتج المحلي الإجمالي 2024-2019، %



وواصل الاقتصاد الوطني إظهار مرونة عالية في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي، وذلك على الرغم من استمرار حالة عدم الاستقرار الجيوسياسي في المنطقة، مسجلاً نمواً حقيقياً بنسبة 2.6% خلال الربع الثالث من عام 2024، بعد أن سجل نمواً بنسبة 2.4% خلال الربع الثاني و 2.0% خلال الربع الأول من ذات العام. وبذلك، يبلغ معدل النمو ما نسبته 2.4% خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2024، مقابل نمو نسبته 2.8% خلال ذات الفترة من عام 2023.

ولدى استبعاد بند "صافي الضرائب على المنتجات" (والذي سجل نمواً بنسبة 1.1% خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2024 مقابل نمو نسبته 1.2% خلال ذات الفترة من عام 2023) فإن GDP بأسعار الأساس الثابتة يسجل نمواً نسبته 2.5% خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2024، مقابل نمو نسبته 3.0% خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2023. أما GDP مقاساً بأسعار السوق الجارية، فقد نما بنسبة 4.3%، مقابل نمواً نسبته 4.7% خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2023، وذلك في ضوء نمو المستوى العام للأسعار، مُقاساً بمخفض GDP، بنسبة 1.9% خلال الثلاثة أرباع الأولى 2024، مقابل نمو نسبته 1.8% خلال ذات الفترة من عام 2023.

أبرز القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة

| القطاعات | معدل النمو | | المساهمة في النمو | |
|--|------------|----------|-------------------|----------|
| | 3Qs 2024 | 3Qs 2023 | 3Qs 2024 | 3Qs 2023 |
| الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة | 2.4 | 2.8 | 2.4 | 2.8 |
| الزراعة | 0.3 | 0.3 | 5.9 | 7.1 |
| الصناعات الاستخراجية | 0.1 | 0.1 | 4.9 | 4.2 |
| الصناعات التحويلية | 0.7 | 0.7 | 3.8 | 3.8 |
| الكهرباء والمياه | 0.1 | 0.1 | 4.5 | 4.1 |
| الإنشاءات | 0.0 | 0.0 | -1.5 | 0.8 |
| تجارة الجملة والتجزئة | 0.2 | 0.2 | 1.8 | 2.3 |
| المطاعم والفنادق | 0.0 | 0.1 | 1.3 | 6.3 |
| النقل والتخزين والاتصالات | 0.3 | 0.4 | 3.1 | 5.2 |
| خدمات المال والتأمين | 0.2 | 0.3 | 2.7 | 3.3 |
| العقارات | 0.1 | 0.1 | 0.9 | 1.1 |
| خدمات اجتماعية وشخصية | 0.2 | 0.2 | 2.3 | 2.8 |
| منتجات الخدمات الحكومية | 0.2 | 0.2 | 1.7 | 1.7 |
| منتجات الخدمات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح | 0.0 | 0.0 | 2.3 | 3.3 |
| الخدمات المنزلية | 0.0 | 0.0 | 0.1 | 1.4 |

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

وقد جاء النمو الاقتصادي المسجل خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2024، مدفوعاً بالنمو الإيجابي الذي حققته معظم القطاعات، والذي تراوح ما بين 5.9% لقطاع الزراعة و0.1% لقطاع "الخدمات المنزلية". في حين سجّل قطاع الإنشاءات تراجعاً بنسبة 1.5% خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2024.

أما على صعيد مساهمة القطاعات الاقتصادية في النمو المسجل خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2024، فقد ساهمت كافة القطاعات بشكل إيجابي في

معدل النمو، ومن أبرز هذه القطاعات؛ "الصناعات التحويلية" (0.7 نقطة مئوية)، والزراعة (0.3 نقطة مئوية)، و"النقل والاتصالات" (0.3 نقطة مئوية)، و"خدمات المال والتأمين" (0.2 نقطة مئوية)، و"الخدمات الاجتماعية والشخصية" (0.2 نقطة مئوية)، و"منتجات الخدمات الحكومية" (0.2 نقطة مئوية). وقد شكّلت هذه القطاعات ما نسبته 79.2% من معدل النمو الحقيقي المسجل خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2024.

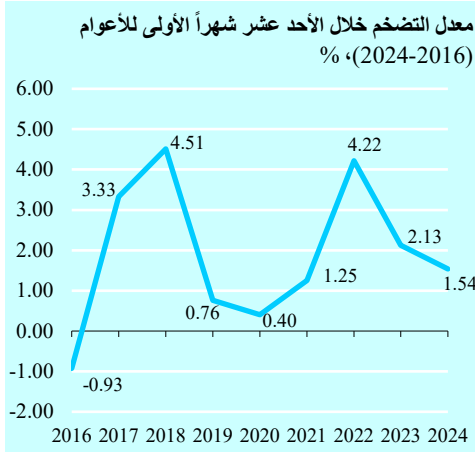
المؤشرات القطاعية الجزئية

أظهرت المؤشرات الاقتصادية الجزئية المتوفرة عن عام 2024 تفاوتاً في أدائها، ففي الوقت الذي نمت فيه عدد من المؤشرات، أبرزها؛ "الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية" بنسبة 28.9%، و"الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الاستخراجية" (8.6%)، أظهرت مؤشرات أخرى تراجعاً في أدائها، أبرزها؛ "المساحات المرخصة للبناء" (8.5%)، و"الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية" (0.2%)، ويبين الجدول التالي أداء أبرز المؤشرات القطاعية المتوفرة:

| معدلات نمو المؤشرات القطاعية الجزئية* نسب مئوية | | | | | |
|--|------------------------|-------------------------|---|----------------|-----|
| 2024 | الفترة المتاحة | 2023 | المؤشر | 2023 | |
| -8.5 | كانون ثاني - تشرين اول | 6.5 | المساحات المرخصة للبناء | 3.9 | |
| -0.2 | | 0.4 | الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية | 0.03 | |
| 5.8 | | 5.7 | المنتجات الغذائية | 7.7 | |
| 1.6 | | 3.9 | منتجات التبغ | 3.6 | |
| 4.2 | | -14.4 | منتجات نفطية مكررة | -16.8 | |
| -21.5 | | -2.6 | صنع الملابس | -1.4 | |
| 4.2 | | 4.1 | صنع المنتجات والمستحضرات الصيدلانية | 5.1 | |
| -1.0 | | 1.9 | المنتجات الكيماوية | 3.5 | |
| 8.6 | | 1.9 | الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الاستخراجية | 5.2 | |
| 1.3 | | -2.5 | استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي | 13.9 | |
| 8.7 | | 2.0 | الانشطة الاخرى للتعدين واستغلال المحاجر | 3.1 | |
| 2.2 | | كانون ثاني - تشرين ثاني | 4.6 | إنتاج البوتاس | 3.6 |
| 17.4 | | | -1.8 | إنتاج الفوسفات | 1.5 |
| 28.9 | -13.3 | | الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية | -14.3 | |
| 2.8 | 19.9 | | عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية | 18.1 | |
| 2.8 | 26.9 | | عدد المغادرين | 24.4 | |

*: دائرة الإحصاءات العامة، دائرة الأراضي والمساحة، والملكية الأردنية.

الأسعار



ارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال الأحد عشر شهراً الأولي من عام 2024 بنسبة 1.54%، مقابل ارتفاع نسبته 2.13% خلال ذات الفترة من عام 2023، وجاء هذا الارتفاع محصلة لما يلي:

- ارتفاع أسعار عدد من البنود أبرزها:

- بند "اللحوم والدواجن"، والذي

- ارتفعت أسعاره بنسبة 3.2%،

- بالمقارنة مع تراجع نسبته

- 0.2%، خلال الأحد عشر شهراً

- الأولي من عام 2023.

- بند "الخضروات والبقول الجافة

- والمعلبة"، والذي ارتفع بنسبة

- 2.7%، بالمقارنة مع تراجع

- نسبته 8.7%.

- بند "الحبوب ومنتجاتها" والذي

- ارتفعت أسعاره بنسبة 2.0%،

- بالمقارنة مع ارتفاع نسبته

- 3.6%، خلال الأحد عشر شهراً

- الأولي من عام 2023.

معدل التضخم خلال الأحد عشر شهراً الأولي للعامين 2023 - 2024

| مجموعات الإنفاق | الأهمية النسبية | معدل التضخم | | المساهمة في التضخم (نقطة مئوية) |
|--|-----------------|-------------|-------|---------------------------------|
| | | 2024 | 2023 | |
| جميع المواد | 100.00 | 1.54 | 2.13 | |
| (1) الاغذية والمشروبات غير الكحولية | 26.52 | 0.46 | 1.36 | 0.12 |
| الغذاء | 23.80 | 0.53 | 1.47 | 0.13 |
| الحبوب ومنتجاتها | 4.17 | 3.56 | 2.00 | 0.16 |
| اللحوم والدواجن | 4.69 | -0.21 | 3.18 | -0.01 |
| الأسماك ومنتجات البحر | 0.41 | -0.11 | 0.55 | 0.00 |
| الالبان ومنتجاتها والبيض | 3.72 | 5.95 | -0.09 | 0.22 |
| الزيوت والدهون | 1.70 | 1.94 | -1.34 | 0.04 |
| الفواكه والمكسرات | 2.57 | -0.84 | -0.52 | -0.02 |
| الخضروات والبقول الجافة والمعلبة | 2.96 | -8.69 | 2.65 | -0.23 |
| (2) المشروبات الكحولية والتبغ والسجائر | 4.37 | 3.30 | 3.82 | 0.14 |
| المشروبات الكحولية | 0.01 | 0.00 | -0.02 | 0.00 |
| التبغ والسجائر | 4.37 | 3.31 | 3.83 | 0.14 |
| (3) الملابس والأحذية | 4.12 | -0.60 | -0.77 | -0.02 |
| الملابس | 3.41 | -1.05 | -0.88 | -0.03 |
| الأحذية | 0.71 | 1.56 | -0.23 | 0.01 |
| (4) المساكن | 23.78 | 4.51 | 2.84 | 1.08 |
| الإيجارات | 17.54 | 4.10 | 3.84 | 0.72 |
| الوقود والأثاث | 4.69 | 6.76 | -1.13 | 0.34 |
| (5) التجهيزات والمعدات المنزلية | 4.94 | 1.94 | 0.15 | 0.09 |
| (6) الصحة | 4.00 | 3.16 | -0.13 | 0.13 |
| (7) النقل | 15.98 | 1.31 | 0.97 | 0.21 |
| (8) الاتصالات | 2.83 | 0.47 | 0.37 | 0.01 |
| (9) الثقافة والترفيه | 2.55 | 4.89 | 2.63 | 0.13 |
| (10) التعليم | 4.35 | 1.78 | 1.22 | 0.08 |
| (11) المطاعم والفنادق | 1.79 | 2.55 | 0.92 | 0.05 |
| (12) السلع والخدمات الأخرى | 4.77 | 2.82 | 1.79 | 0.13 |

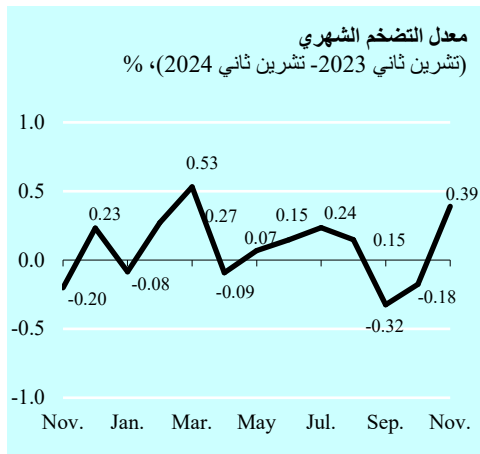
المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

- كما ارتفعت أسعار بند الإيجارات بنسبة 3.8%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 4.1% خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2023.

- وشهد بند "التبغ والسجائر" ارتفاعاً بنسبة 3.8%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 3.3% خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2023. ويأتي هذا الارتفاع، في جانب منه، في ضوء إقرار نظام معدل لنظام الضريبة الخاصة لسنة 2024، والذي تضمن رفع الضريبة الخاصة على السجائر ومنتجات التبغ بكافة أنواعها إعتباراً من (2024/9/12).

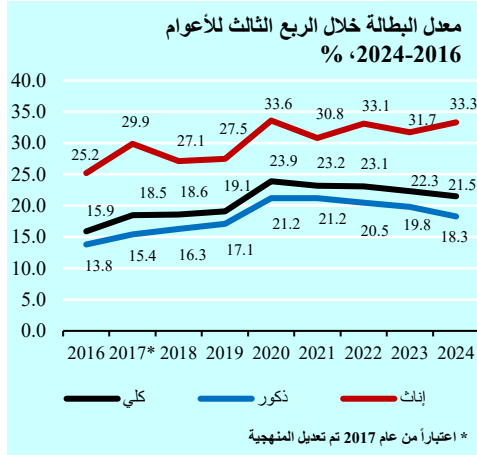
وقد ساهمت هذه البنود برفع معدل التضخم بواقع 1.2 نقطة مئوية خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2024، بالمقارنة مع مساهمة بلغت 0.8 نقطة مئوية خلال ذات الفترة من عام 2023.

• تراجع أسعار عدد من المجموعات والبنود، أبرزها؛ مجموعة الصحة (0.1%)، وبندي "الزيوت والدهون" (1.3%)، و"الوقود والانارة" (1.1%)، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 3.2%، و1.9%، و6.8%، على التوالي، خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2023.



أما المستوى العام للأسعار خلال شهر تشرين ثاني من عام 2024 بالمقارنة مع الشهر السابق (تشرين أول 2024)، فقد شهد ارتفاعاً بنسبة 0.39%. ويأتي ذلك محصلة لارتفاع أسعار عدد من البنود، أبرزها؛ "الخضروات والبقول الجافة والمعلبة" (2.7%)، و"الزيوت والدهون" (2.6%)، و"اللحوم والدواجن" (0.5%)، وتراجع أسعار عدد آخر من البنود أبرزها؛ "الفواكه والمكسرات" (0.7%)، و"السكر ومنتجاته" (0.2%).

سوق العمل



- بلغ معدل البطالة ما نسبته 21.5% (18.3% للذكور و33.3% للإناث) خلال الربع الثالث من عام 2024، وذلك مقابل 22.3% (19.8% للذكور و31.7% للإناث) خلال ذات الربع من عام 2023.

- ما زالت البطالة بين الشباب تسجل معدلات مرتفعة، إذ سُجّل أعلى معدل بطالة خلال الربع الثالث من عام 2024 في الفئتين العمريتين 15-19 سنة (بواقع 54.7%) و20-24 سنة (بواقع 46.4%).
- وحسب المستوى التعليمي، بلغ معدل البطالة بين حملة الشهادات الجامعية (بكالوريوس فأعلى) ما نسبته 26.0% خلال الربع الثالث من عام 2024، فيما بلغ معدل البطالة للفئة التعليمية (دبلوم متوسط) ما نسبته 20.4%.
- بلغ معدل المشاركة الاقتصادية المنقح (قوة العمل منسوبة إلى عدد السكان 15 سنة فأكثر) ما نسبته 34.3% (53.6% للذكور و14.8% للإناث)، بالمقارنة مع 32.6% (52.7% للذكور و13.5% للإناث) خلال الربع الثالث من عام 2023.
- بلغت نسبة المشتغلين إلى مجموع السكان 15 سنة فأكثر ما نسبته 26.9% خلال الربع الثالث من عام 2024، بالمقارنة مع 25.3% خلال ذات الربع من عام 2023.

ثالثاً: المالية العامة

الخلاصة

- سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً كلياً، بعد المنح الخارجية، مقداره 1,841.2 مليون دينار (6.0% من GDP) خلال الشهور العشرة الأولى من عام 2024، بالمقارنة مع عجز مالي كلي مقداره 1,624.6 مليون دينار (5.4% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2023. وفي حال استثناء المنح الخارجية (82.3 مليون دينار)، يبلغ عجز الموازنة العامة ما مقداره 1,923.5 مليون دينار (6.2% من GDP)، مقارنة بعجز مالي كلي مقداره 1,700.8 مليون دينار (5.6% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2023.
- ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) في نهاية شهر تشرين أول 2024 عن مستواه في نهاية عام 2023 بمقدار 2,132.5 مليون دينار، ليصل إلى 24,622.4 مليون دينار (65.4% من GDP). وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) يبلغ 14,913.0 مليون دينار (39.6% من GDP).
- ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية شهر تشرين أول 2024 عن مستواه في نهاية عام 2023 بمقدار 853.3 مليون دينار، ليصل إلى 19,545.1 مليون دينار (51.9% من GDP). وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) يبلغ 19,057.7 مليون دينار (50.7% من GDP).
- وعلية، فقد ارتفع رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) في نهاية شهر تشرين أول 2024 بمقدار 2,985.8 مليون دينار ليصل إلى ما مقداره 44,167.5 مليون دينار (117.4% من GDP)، مقابل 41,181.7 مليون دينار (113.8% من GDP) في نهاية عام 2023. وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) يبلغ 33,970.7 مليون دينار (90.3% من GDP)، مقابل 32,289.3 مليون دينار (89.2% من GDP) في نهاية عام 2023.

□ أداء الموازنة العامة خلال الشهور العشرة الأولى من عام 2024 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2023:

■ الإيرادات العامة

انخفضت الإيرادات العامة (الإيرادات المحلية والمنح الخارجية) خلال شهر تشرين أول من عام 2024، مقارنة مع نفس الشهر من عام 2023، بمقدار 52.1 مليون دينار، أو ما نسبته 8.1%، لتبلغ 594.4 مليون دينار. أما خلال الشهور العشرة الأولى من عام 2024، فقد ارتفعت الإيرادات العامة بمقدار 96.9 مليون دينار، أو ما نسبته 1.3% مقارنة مع نفس الفترة من عام 2023، لتبلغ 7,365.3 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع كل من الإيرادات المحلية بمقدار 90.9 مليون دينار، والمنح الخارجية بمقدار 6.1 مليون دينار.

أبرز تطورات بنود الموازنة العامة خلال الشهور العشرة الأولى من عام 2024

(بالمليون دينار والنسب المئوية)

| معدل النمو | (كانون ثاني - تشرين أول)* | | معدل النمو | تشرين أول | | |
|------------|---------------------------|----------|------------|-----------|--------|--|
| | 2024 | 2023 | | 2024 | 2023 | |
| 1.3 | 7,365.3 | 7,268.4 | -8.1 | 594.4 | 646.5 | الإيرادات العامة |
| 1.3 | 7,283.0 | 7,192.1 | -2.5 | 593.9 | 609.0 | الإيرادات المحلية، منها: |
| -0.01 | 5,401.8 | 5,402.3 | -2.9 | 430.6 | 443.3 | الإيرادات الضريبية، منها: |
| 0.6 | 3,507.4 | 3,485.1 | -2.4 | 340.3 | 348.7 | ضريبة المبيعات |
| 5.2 | 1,877.7 | 1,785.6 | -1.5 | 162.8 | 165.2 | الإيرادات الأخرى |
| 8.0 | 82.3 | 76.2 | -98.7 | 0.5 | 37.5 | المنح الخارجية |
| 3.9 | 9,170.5 | 8,824.7 | 15.8 | 1,016.4 | 877.6 | إجمالي الإنفاق |
| 5.0 | 8,301.1 | 7,902.8 | 14.0 | 868.9 | 762.5 | النفقات الجارية |
| -5.7 | 869.4 | 921.9 | 28.0 | 147.5 | 115.2 | النفقات الرأسمالية |
| - | -1,841.2 | -1,624.6 | - | -422.1 | -234.5 | العجز/الوفر المالي بعد المنح |
| - | -6.0 | -5.4 | - | - | - | العجز/الوفر المالي بعد المنح كنسبة من الناتج (%) |

المصدر: وزارة المالية/ نشرة مالية الحكومة العامة.

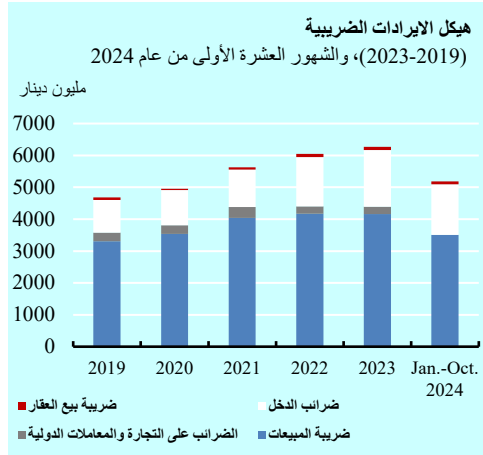
* تشمل بيانات الردييات والمقاصة بقيمة (68.3) مليون دينار للشهور العشرة الأولى من عام 2023، وبقيمة (36) مليون دينار للشهور العشرة الأولى من عام 2024.

Note: deficit on net basis

:

■ الإيرادات المحلية

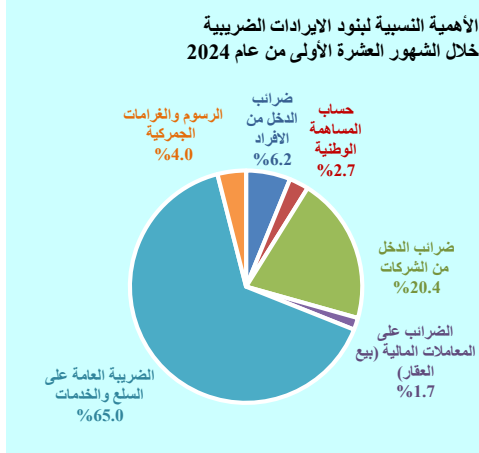
ارتفعت الإيرادات المحلية خلال الشهور العشرة الأولى من عام 2024 بمقدار 90.9 مليون دينار، أو ما نسبته 1.3%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2023، لتصل إلى 7,283.0 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع الإيرادات الأخرى بمقدار 92.1 مليون دينار، وانخفاض كل من الاقتطاعات التقاعدية بمقدار 0.7 مليون دينار، والإيرادات الضريبية بمقدار 0.5 مليون دينار.



● الإيرادات الضريبية

انخفضت الإيرادات الضريبية خلال الشهور العشرة الأولى من عام 2024 بمقدار 0.5 مليون دينار، أو ما نسبته 0.01%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2023، لتصل إلى 5,401.8 مليون دينار، مشكّلةً بذلك ما نسبته 74.2% من إجمالي الإيرادات المحلية. وفيما يلي أبرز تطورات بنود الإيرادات الضريبية:

- انخفضت إيرادات الضرائب على الدخل والأرباح بمقدار 36.7 مليون دينار، أو ما نسبته 2.3%، لتصل إلى 1,589.7 مليون دينار، مشكّلةً بذلك ما نسبته 29.4% من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء هذا الانخفاض، بشكل أساس، محصلة لانخفاض حصة ضرائب الدخل من الشركات ومشروعات أخرى بمقدار 89.7 مليون دينار، أو ما نسبته 7.5%، لتشكل ما نسبته 69.8% من إجمالي الضرائب على الدخل والأرباح، لتبلغ 1,110.4 مليون دينار، وارتفاع كل من حصة حساب المساهمة الوطنية بمقدار 31.0 مليون دينار، أو ما نسبته 27.0%، ليبلغ 146.0 مليون دينار، وضرائب الدخل من الأفراد بمقدار 22.0 مليون دينار، أو ما نسبته 7.1%، لتبلغ 333.3 مليون دينار.
- ارتفعت إيرادات الضريبة العامة على السلع والخدمات بمقدار 22.3 مليون دينار، أو ما نسبته 0.6%، لتبلغ 3,507.4 مليون دينار، مشكّلةً بذلك ما نسبته 64.9% من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء ذلك، بشكل أساس، محصلة لارتفاع حصة



ضريبة المبيعات على القطاع التجاري بمقدار 72.9 مليون دينار، وعلى السلع المحلية بمقدار 25.6 مليون دينار، وعلى الخدمات بمقدار 22.7 مليون دينار، مقابل انخفاض حصيلة ضريبة المبيعات على السلع المستوردة بمقدار 98.9 مليون دينار.

- ارتفعت حصيلة الضرائب

على التجارة والمعاملات الدولية (الرسوم والغرامات الجمركية) بمقدار 11.4 مليون دينار، أو ما نسبته 5.6%، لتصل إلى 214.3 مليون دينار.

- ارتفعت الضرائب على المعاملات المالية (ضريبة بيع العقار) بمقدار 2.5 مليون دينار، أو ما نسبته 2.8%، لتصل إلى 90.4 مليون دينار.

● الإيرادات غير الضريبية

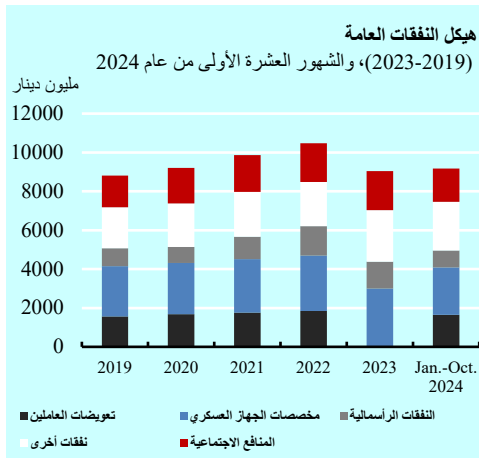
- ارتفعت "الإيرادات الأخرى" خلال الشهور العشرة الأولى من عام 2024 بمقدار 92.1 مليون دينار، أو ما نسبته 5.2%، لتصل إلى 1,877.7 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع كل من إيرادات دخل الملكية بمقدار 130.1 مليون دينار لتبلغ 602.2 مليون دينار (منها 561.2 مليون دينار فوائض مالية للوحدات الحكومية المستقلة مقابل ما مقداره 429.8 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2023)، وانخفاض كل من الإيرادات المختلفة بمقدار 35.2 مليون دينار لتبلغ 523.5 مليون دينار، وإيرادات بيع السلع والخدمات بمقدار 2.8 مليون دينار لتبلغ 752.0 مليون دينار.

- انخفضت الإقتطاعات التقاعدية خلال الشهور العشرة الأولى من عام 2024 عن مستواها المتوقع خلال نفس الفترة من عام 2023، بمقدار 0.7 مليون دينار، أو ما نسبته 16.7%، لتصل إلى 3.5 مليون دينار.

◆ المنح الخارجية

ارتفعت المنح الخارجية خلال الشهور العشرة الأولى من عام 2024 بمقدار 6.1 مليون دينار، لتصل إلى 82.3 مليون دينار، مقابل 76.2 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2023.

■ النفقات العامة

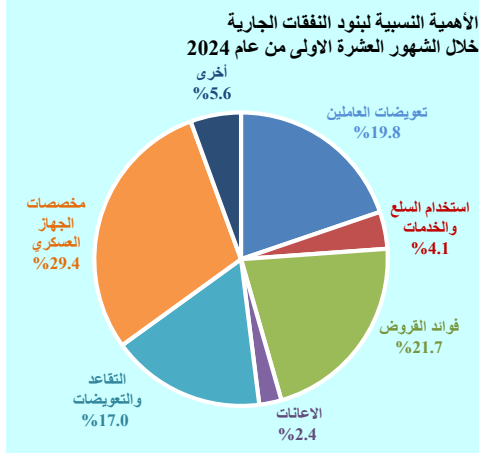


ارتفعت النفقات العامة خلال شهر تشرين أول من عام 2024، مقارنة مع نفس الشهر من عام 2023، بمقدار 138.8 مليون دينار، أو ما نسبته 15.8%، لتبلغ 1,016.4 مليون دينار. أما خلال الشهور العشرة الأولى من عام 2024، فقد ارتفعت النفقات العامة

بمقدار 345.8 مليون دينار، أو ما نسبته 3.9% عن مستواها خلال نفس الفترة من عام 2023، لتبلغ 9,170.5 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع النفقات الجارية بنسبة 5.0%، وانخفاض النفقات الرأسمالية بنسبة 5.7%.

◆ النفقات الجارية

ارتفعت النفقات الجارية خلال الشهور العشرة الأولى من عام 2024 بمقدار 398.3 مليون دينار، أو ما نسبته 5.0%، لتصل إلى ما مقداره 8,301.1 مليون دينار. وقد شكلت النفقات الجارية ما نسبته 90.5% من النفقات العامة. ونتيجة لارتفاع النفقات الجارية بمعدل يفوق الارتفاع في الإيرادات المحلية، فقد انخفض مؤشر الاعتماد على الذات، مقاساً بنسبة تغطية الإيرادات المحلية للنفقات الجارية، بمقدار 3.3 نقطة مئوية، ليصل إلى 87.7% مقابل 91.0% خلال نفس الفترة من عام 2023. وجاء ارتفاع النفقات الجارية محصلة ما يلي:



- ارتفاع بند فوائد القروض (على أساس الاستحقاق) بمقدار 349.7 مليون دينار، ليبلغ 1,799.1 مليون دينار.

- ارتفاع بند تعويضات العاملين في الجهاز المدني (الرواتب والأجور ومساهمات الضمان الاجتماعي)

بمقدار 51.9 مليون دينار، لتصل إلى 1,648.4 مليون دينار.

- ارتفاع بند نفقات التقاعد والتعويضات بمقدار 21.9 مليون دينار، ليصل إلى 1,411.2 مليون دينار.

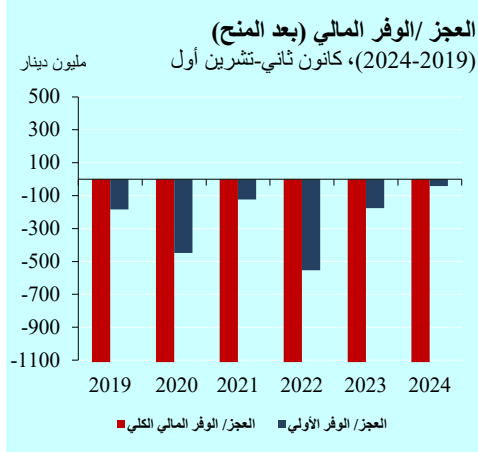
- ارتفاع بند استخدام السلع والخدمات بمقدار 0.7 مليون دينار، ليبلغ 339.1 مليون دينار.

- انخفاض بند مخصصات الجهاز العسكري بمقدار 26.8 مليون دينار، لتصل إلى 2,437.8 مليون دينار.

- انخفاض بند الإعانات بمقدار 24.4 مليون دينار، ليصل إلى 203.2 مليون دينار.

◆ النفقات الرأسمالية

انخفضت النفقات الرأسمالية خلال الشهور العشرة الأولى من عام 2024 بمقدار 52.5 مليون دينار، أو ما نسبته 5.7%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2023، لتصل إلى 869.4 مليون دينار.



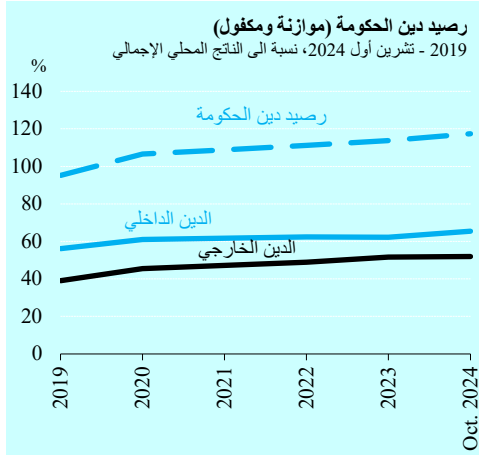
العجز/الوفر المالي

◆ حققت الموازنة العامة عجزاً مالياً كلياً، بعد المنح الخارجية، خلال الشهور العشرة الأولى من عام 2024، مقداره 1,841.2 مليون دينار (6.0% من GDP)، مقابل عجز مقداره 1,624.6 مليون دينار

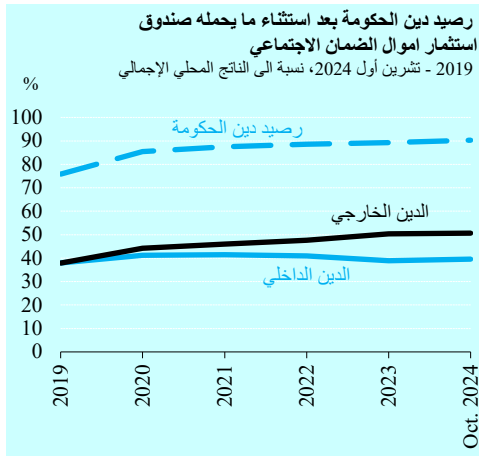
(5.4% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2023. وباستبعاد المنح الخارجية، يبلغ العجز المالي الكلي للموازنة العامة 1,923.5 مليون دينار (6.2% من GDP)، بالمقارنة مع عجز مقداره 1,700.8 مليون دينار (5.6% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2023.

◆ حققت الموازنة العامة عجزاً أولياً قبل المنح الخارجية (الإيرادات المحلية مطروحاً منها إجمالي النفقات العامة باستثناء مدفوعات الفوائد على الدين العام) بمقدار 124.4 مليون دينار (0.5% من GDP) خلال الشهور العشرة الأولى من عام 2024، بالمقارنة مع عجز أولي مقداره 251.4 مليون دينار (0.8% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2023. ولدى إضافة المنح الخارجية، تحقق الموازنة عجزاً أولياً مقداره 42.1 مليون دينار (0.2% من GDP)، مقابل عجز أولي مقداره 175.2 مليون دينار (0.6% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2023.

رصيد دين الحكومة



ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) في نهاية شهر تشرين أول 2024 عن مستواه في نهاية عام 2023 بمقدار 2,132.5 مليون دينار، ليبلغ 24,622.4 مليون دينار (65.4% من GDP). وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع كل من



الدين الداخلي ضمن الموازنة بمقدار 1,780.3 مليون دينار، والدين الداخلي المكفول بمقدار 352.2 مليون دينار، بالمقارنة مع مستوييهما في نهاية عام 2023، ليصلا إلى 21,255.6 مليون دينار و3,366.8 مليون دينار، على الترتيب.

ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) بعد استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي في نهاية شهر تشرين أول 2024 عن مستواه في نهاية عام 2023 بمقدار 831.6 مليون دينار، ليبلغ 14,913.0 مليون دينار (39.6% من GDP).

- ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية شهر تشرين أول 2024 عن مستواه في نهاية عام 2023 بمقدار 853.3 مليون دينار، ليصل إلى 19,545.1 مليون دينار (51.9% من GDP). وبالنظر إلى هيكل المديونية الخارجية حسب نوع العملة، يلاحظ بأن الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) المقيم بالدولار الأمريكي قد استحوذ على ما نسبته 72.2% من إجمالي الدين الخارجي، تلاه الدين المقيم باليورو بنسبة 11.2%. كما شكل الدين المقيم بوحدة حقوق السحب الخاصة ما نسبته 9.3%، تلاه الدين الكويتي (3.0%)، والين الياباني (2.6%).
- ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) بعد استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي في نهاية شهر تشرين أول 2024 عن مستواه في نهاية عام 2023 بمقدار 849.8 مليون دينار، ليلغ 19,057.7 مليون دينار (50.7% من GDP).
- أسفرت التطورات السابقة عن ارتفاع رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) في نهاية شهر تشرين أول 2024 بمقدار 2,985.8 مليون دينار، ليصل إلى 44,167.5 مليون دينار (117.4% من GDP)، مقابل 41,181.7 مليون دينار (113.8% من GDP) في نهاية عام 2023. وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) يبلغ 33,970.7 مليون دينار (90.3% من GDP)، مقابل 32,289.3 مليون دينار (89.2% من GDP) في نهاية عام 2023.
- وفيما يتعلق بخدمة الدين الخارجي (موازنة ومكفول)، فقد انخفضت خلال الشهور العشرة الأولى من عام 2024 بمقدار 21.0 مليون دينار بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2023، لتبلغ 2,032.3 مليون دينار (منها أقساط بقيمة 1,270.0 مليون دينار، وفوائد بقيمة 762.3 مليون دينار).

الإجراءات المالية والسعرية لعام 2025

كانون ثاني

- اتخذت لجنة تسعير المشتقات النفطية قراراً يقضي بتعديل أسعار المشتقات النفطية الرئيسية، وتثبيت سعر الكاز وأسطوانة الغاز المنزلي، وذلك على النحو التالي:

| تطورات أسعار المشتقات النفطية | | | | |
|-------------------------------|------------|-----------|----------------|--------------------------------------|
| معدل النمو % | 2025 | 2024 | السعر/ الوحدة | المادة |
| | كانون ثاني | كانون أول | | |
| 1.2 | 870 | 860 | فلس/ لتر | البنزين الخالي من الرصاص 90 |
| -0.5 | 1,100 | 1,105 | فلس/ لتر | البنزين الخالي من الرصاص 95 |
| -0.4 | 1,250 | 1,255 | فلس/ لتر | البنزين الخالي من الرصاص 98 |
| 1.5 | 690 | 680 | فلس/ لتر | السولار |
| 0.0 | 620 | 620 | فلس/ لتر | الكاز |
| 0.0 | 7.0 | 7.0 | دينار/ اسطوانة | اسطوانة الغاز المنزلي (سعة 12.5 كغم) |
| -1.0 | 437.6 | 442 | دينار/ طن | زيت الوقود (1%) |
| 0.2 | 534 | 533 | فلس/ لتر | وقود الطائرات للشركات المحلية |
| 0.2 | 539 | 538 | فلس/ لتر | وقود الطائرات للشركات الأجنبية |
| 0.2 | 554 | 553 | فلس/ لتر | وقود الطائرات للرحلات العارضة |
| -1.0 | 432.5 | 436.9 | دينار/ طن | الإسفلت |

المصدر: شركة مصفاة البترول الأردنية بتاريخ 2025/1/1.

- استمرار الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر من بداية عام 2025.

الإجراءات المالية والسعرية لعام 2024

كانون أول

- استمرار الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر من بداية عام 2024.
- إقرار نظام مُعدل لنظام رسوم تسجيل وترخيص وسوق المركبات لسنة 2024، يعتمد ترخيص المركبات وفقاً لأسعارها قبل الجمرک بدلاً من سعة المحرك، ويطبق على المركبات الخاصة التي سيتم ترخيصها لأول مرة بعد تاريخ 2025/1/1.
- قرّر مجلس الوزراء تمديد العمل بقرار إعفاء المركبات المنتهي ترخيصها لعدة سنوات من الغرامات المستحقة عليها، وإعفاء المركبات المنتهي ترخيصها لأكثر من سنة من رسم الاقتناء عن سنوات سابقة، ورسوم إعادة التّسجيل المستحقة عليها، إن وُجدت، وذلك حتى تاريخ 2025/1/30.
- إقرار نظام معدل لنظام الضريبة الخاصة لسنة 2024، يعتمد آلية جديدة لاحتساب الضريبة الخاصة على المركبات الكهربائية، تعتمد نهج التدرّج في التطبيق على مدار 3 سنوات (2025-2027)، وبما يحقق مصالح المستوردين والمواطنين ويضمن الاستقرار التشريعي.

تشرين ثاني

- قرّر مجلس الوزراء تخفيض رسوم المسقّفات بنسبة 50% لمدة 3 سنوات لمن يشتري شقة لأول مرة، وتخفيض رسوم تسجيل الشقق بنسبة 50% للشقق التي تبلغ مساحتها أكثر من 150 متراً مربعاً.
- قرّر مجلس الوزراء إعفاء المكلفين الذين ترتبت عليهم مطالبات لحساب مديرية الأموال العامة في وزارة المالية من الغرامات المالية المترتبة عليهم وفقاً لأحكام ومعايير محددة، وحتى نهاية العام 2024.

- قرّر مجلس الوزراء إعفاء المركبات المنتهي ترخيصها لعدة سنوات من الغرامات المستحقة عليها، وإعفاء المركبات المنتهي ترخيصها لأكثر من سنة من رسم الاقتناء عن سنوات سابقة، ورسوم إعادة التّسجيل المستحقة عليها، إن وُجدت، وذلك حتى نهاية العام 2024.
- قرّر مجلس الوزراء إعفاء السيارات الكهربائية، والتي تزيد قيمتها الجمركية على 10 آلاف دينار مما نسبته 50% من الضريبة الخاصة المفروضة عليها، وذلك حتى نهاية العام 2024.

◆ تشرين أول

- قرّر مجلس الوزراء تجميد العمل بقراره السابق المتخذ بتاريخ 2022/1/9، والمتضمن تخفيض الرسم الجمركي من 25% إلى 20% بتاريخ 2025/1/1، وإلى 15% بتاريخ 2027/1/1، وذلك على أصناف المواد الغذائية والقطاعات الهندسية والإنشائية والأثاث.
- قرّر مجلس الوزراء إعفاء المعنيين بالقضايا الجمركية المكتشفة أو المنظم بها ضبوطات جمركية قبل تاريخ 31 كانون أول 2019 من الغرامات المترتبة عليهم، وبنسبة تصل إلى 90%.

◆ أيلول

- إقرار نظام معدل لنظام الضريبة الخاصة لسنة 2024، والذي بدء العمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية (2024/9/12)، والمتضمن تخفيض الضريبة الخاصة على مركبات البنزين ورفعها تصاعدياً على الشرائح الأعلى سعراً للمركبات الكهربائية، بالإضافة الى رفع الضريبة الخاصة على السجائر ومنتجات التبغ (المعسل) والسجائر الالكترونية بجميع أنواعها والسوائل المستخدمة فيها.

□ اتفاقيات المنح والقروض الخارجية لعام 2024

◆ كانون أول

- التوقيع على ثلاث اتفاقيات تمويل مقدمة من الحكومة الألمانية من خلال بنك الاعمار الألماني، بقيمة 95.0 مليون يورو، موزعة على النحو التالي:
 - 20 مليون يورو منحة لتمويل برنامج عمليات التحول الرقمي للتعليم المهني.
 - 15 مليون يورو منحة لتمويل المرحلة الثانية من برنامج تحسين الجودة في التعليم الأساسي (الرقمنة).
 - 60 مليون يورو قرض لدعم احتياجات قطاع الصرف الصحي.
- التوقيع على اتفاقيتي منحتين مقدمتين من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، بقيمة 11.0 مليون دولار، وذلك لدعم تنفيذ مشروع إنشاء محطة جديدة لمعالجة مياه شبكات الصرف الصحي في منطقة غرب اربد.
- التوقيع على اتفاقية قرض مقدم من الوكالة الفرنسية للإنماء، بقيمة 150 مليون يورو، وذلك لدعم برنامج تنفيذ خارطة طريق تحديث القطاع العام.

◆ تشرين ثاني

- التوقيع على اتفاقيتي تمويل مقدمتين من الحكومة الألمانية من خلال بنك الاعمار الألماني، بقيمة 36.5 مليون يورو، موزعة على النحو التالي:
 - 21.5 مليون يورو منحة لتمويل المرحلة الثالثة من برنامج التمويل القائم على النتائج في قطاع المياه.
 - 15 مليون يورو منحة إضافية للمساهمة في تمويل مشروع الناقل الوطني للمياه "العقبة – عمان لتحلية ونقل المياه".

■ التوقيع على اتفاقية قرض مقدم من الحكومة اليابانية من خلال وكالة (جايكا)، بقيمة 100 مليون دولار، وذلك لدعم الموازنة العامة في مجال دعم القطاع الاجتماعي وسياسة التنمية البشرية.

◆ أيلول

■ التوقيع على اتفاقيتي تمويل مقدمتين من الحكومة الألمانية من خلال بنك الاعمار الألماني، بقيمة 100.5 مليون يورو، موزعة على النحو التالي:

- 25.5 مليون يورو منحة لتمويل رواتب معلمي الإضافي والاداريين العاملين في المدارس الحكومية ذات الفترتين الأكثر استيعاباً للطلبة السوريين.
- 75 مليون يورو قرض لدعم الموازنة العامة للإسهام في تنفيذ الإصلاحات في قطاع التعليم وتحسين البنى التحتية للمدارس وصيانتها.

◆ آب

■ التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من الحكومة اليابانية، بقيمة 5 مليون دولار، وذلك لغايات شراء معدات وآليات لصيانة الطرق لصالح وزارة الأشغال العامة والإسكان.

◆ تموز

■ التوقيع على اتفاقية قرض مقدم من بنك الاستثمار الأوروبي، بقيمة 400 مليون يورو؛ وذلك لتعزيز الأمن المائي في الأردن والتكيف المناخي.

■ التوقيع على اتفاقيتي منحيتين مقدمتين من الاتحاد الأوروبي، بقيمة 25 مليون يورو، موزعة على النحو التالي:

- 15 مليون يورو لدعم مشروع التدريب التقني والمهني للجميع في الأردن.
- 10 مليون يورو لتمويل مشروع دعم التراث الثقافي المستدام.

◆ حيزان

- التوقيع على اتفاقتي منحيتين مقدمتين من الوكالة الأمريكية لتنمية التجارة الدولية (USTDA)، بقيمة 1.8 مليون دولار، موزعة على النحو التالي:
 - حوالي 1.0 مليون دولار لغايات اجراء تقييم لواقع حال نظام إدارة الرعاية الصحية الالكترونية وتقديم توصيات من شأنها تحسين جودة النظام والخدمات والأتمته وتوسيع نطاق الشمول، وكذلك زيادة كفاءة حصول المرضى على خدمات الرعاية الصحية.
 - حوالي 0.8 مليون دولار لدعم مركز الحسين للسرطان، لغايات تطوير خطة استراتيجية تفصيلية وخطة تنفيذية لارساء نهج تقنية الذكاء الاصطناعي.
- التوقيع على اتفاقتي قرض مقدمتين من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، بقيمة 19.0 مليون دولار، وذلك لتنفيذ مشروع محطة معالجة مياه الصرف الصحي في غرب اربد.
- التوقيع على اتفاقية تمويل مقدمة من مؤسسة التمويل الدولية لشؤون منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى وتركيا وأفغانستان وباكستان، بقيمة 1.5 مليون دولار، وذلك ضمن إطار المساعي الرامية إلى الحد من الفاقد المائي.

◆ آيار

- التوقيع على حزمة مساعدات (منح وقروض) مقدمة من الحكومة الألمانية لعامي (2024-2025)، بقيمة 619 مليون يورو، بواقع 269 مليون يورو منحة، و350 مليون يورو قروض ميسرة، وذلك لدعم جهود الاردن في المضي قُدماً بالإصلاحات الاقتصادية.

◆ آذار

- التوقيع على اتفاقيتي تمويل مقدمتين من الحكومة الألمانية من خلال بنك الإعمار الألماني والاتحاد الأوروبي، بقيمة 60 مليون يورو لدعم قطاع المياه والصرف الصحي، موزعة على النحو التالي:
- 10 مليون يورو منحة لتمويل مشروع تحسين كفاءة الطاقة من خلال توليد الكهرباء من الغاز الحيوي في محطات معالجة مياه الصرف الصحي لدعم احتياجات قطاع المياه.
- 50 مليون يورو لتمويل مشروع التخلص من حمأة مياه الصرف الصحي المعالجة الصديقة للبيئة والمناخ.

رابعاً: القطاع الخارجي

الخلاصة

- ارتفعت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال شهر أيلول من عام 2024 بنسبة 23.4% مقارنة مع ذات الشهر من عام 2023، لتبلغ ما مقداره 836.6 مليون دينار. أما خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2024 فقد ارتفعت الصادرات الكلية بنسبة 4.9%، مقارنة بذات الفترة من عام 2023 لتبلغ 7,064.5 مليون دينار.
- ارتفعت المستوردات خلال شهر أيلول من عام 2024 بنسبة 0.9% مقارنة مع ذات الشهر من عام 2023، لتبلغ 1,554.4 مليون دينار. أما خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2024 فقد ارتفعت المستوردات بنسبة 0.8%، مقارنة بذات الفترة من عام 2023 لتبلغ 14,011.7 مليون دينار.
- وتبعاً لما تقدم، شهد عجز الميزان التجاري (الصادرات الكلية مطروحاً منها المستوردات) خلال شهر أيلول من عام 2024 انخفاضاً نسبته 16.9%، مقارنة مع ذات الشهر من عام 2023، ليبلغ 717.8 مليون دينار. أما خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2024 فقد انخفض العجز بنسبة 2.9%، مقارنة بذات الفترة من عام 2023 ليلعب 6,947.2 مليون دينار.
- انخفضت مقبوضات السفر خلال العشرة شهور الأولى من عام 2024 بنسبة 4.4% لتبلغ 4,362.5 مليون دينار، مقارنة مع ذات الفترة من عام 2023. فيما ارتفعت مدفوعات السفر بنسبة 2.0% لتصل إلى 1,175.4 مليون دينار، مقارنة مع ذات الفترة من عام 2023.
- ارتفعت حوالات العاملين خلال العشرة شهور الأولى من عام 2024 بنسبة 3.1%، مقارنة مع ذات الفترة من عام 2023، لتصل إلى 2,093.0 مليون دينار.
- سجل الحساب الجاري لميزان المدفوعات (متضمناً المنح) عجزاً مقداره 2,119.2 مليون دينار (7.7% من GDP) خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2024، مقارنة مع عجز مقداره 1,970.1 مليون دينار (7.4% من GDP) خلال الفترة المقابلة من عام 2023. أما باستثناء المنح، فقد ارتفع عجز الحساب الجاري ليلعب ما نسبته 9.4% من GDP خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2024، مقارنة مع عجز نسبته 8.7% من GDP خلال ذات الفترة من عام 2023.

القطاع الخارجي

كانون أول 2024

- بلغ تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى المملكة 905.5 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2024، مقارنة مع تدفق للداخل مقداره 1,128.9 مليون دينار خلال ذات الفترة من عام 2023.
- سجّل صافي وضع الاستثمار الدولي في نهاية الثلاثة أرباع الأولى من عام 2024 صافي التزام نحو الخارج بمقدار 35,570.7 مليون دينار، مقارنة مع صافي التزام نحو الخارج بلغ 35,380.8 مليون دينار في نهاية عام 2023.

التجارة الخارجية

- في ضوء ارتفاع الصادرات الوطنية بمقدار 167.5 مليون دينار، وارتفاع المستوردات بمقدار 118.0 مليون دينار، خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2024، سجّل حجم التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المستوردات) ارتفاعاً مقداره 285.5 مليون دينار، مقارنة مع ذات الفترة من عام 2023، ليبلغ 20,424.7 مليون دينار.

| أبرز الشركاء التجاريين للأردن مليون دينار | | | | أبرز مؤشرات التجارة الخارجية مليون دينار | | | |
|--|--------------------|---------|----------------------------|---|----------|----------------|----------|
| معدل النمو (%) | كانون ثاني - أيلول | | | كانون ثاني - أيلول | | | |
| | 2024 | 2023 | | معدل النمو (%) | 2024 | معدل النمو (%) | 2023 |
| | الصادرات الوطنية | | | | | | |
| 17.5 | 1,711.6 | 1,456.2 | الولايات المتحدة الأمريكية | | | | |
| 11.2 | 851.2 | 765.8 | السعودية | | | | |
| -30.1 | 674.8 | 965.6 | الهند | | | | |
| 52.5 | 660.3 | 432.9 | العراق | | | | |
| -10.8 | 221.1 | 247.8 | الإمارات | | | | |
| -6.6 | 176.5 | 188.9 | فلسطين | | | | |
| -7.5 | 170.1 | 183.9 | الصين | | | | |
| | المستوردات | | | | | | |
| 11.8 | 2,663.0 | 2,382.6 | الصين | | | | |
| 9.4 | 2,170.2 | 1,984.4 | السعودية | | | | |
| 3.1 | 945.4 | 916.8 | الولايات المتحدة الأمريكية | | | | |
| -14.6 | 625.8 | 733.2 | الإمارات | | | | |
| -37.7 | 522.4 | 838.2 | الهند | | | | |
| 10.1 | 491.9 | 446.9 | المانيا | | | | |
| 31.9 | 484.4 | 367.2 | مصر | | | | |
| | | | | | | | |
| | | | | 2024/2023 | القيمة | 2023/2022 | القيمة |
| | | | | 1.4 | 20,424.7 | -5.4 | 20,139.2 |
| | | | | 4.9 | 7,064.5 | -2.8 | 6,737.4 |
| | | | | 2.7 | 6,413.1 | -2.4 | 6,245.6 |
| | | | | 32.5 | 651.4 | -7.3 | 491.8 |
| | | | | 0.8 | 14,011.7 | -6.7 | 13,893.6 |
| | | | | -2.9 | -6,947.2 | -10.1 | -7,156.2 |
| | | | | المصدر: دائرة الإحصاءات العامة. | | | |

الصادرات السلعية

أبرز الصادرات الوطنية السلعية خلال الثلاثة أرباع الأولى لعامي 2023 و2024، مليون دينار

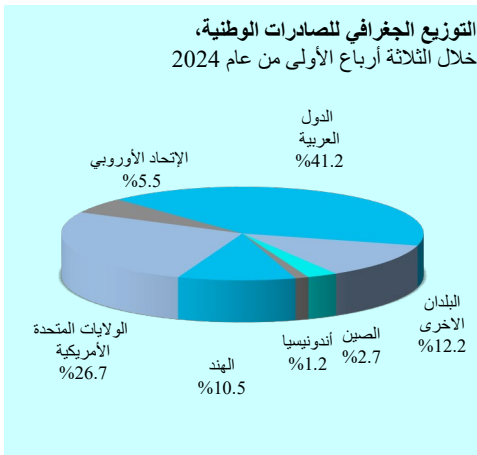
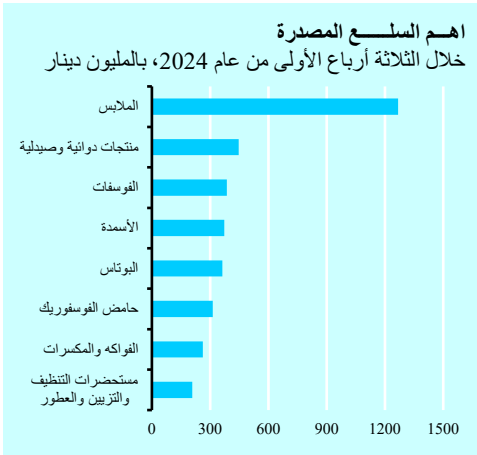
| معدل النمو (%) | 2024 | 2023 | |
|----------------|---------|---------|-----------------------------------|
| 2.7 | 6,413.1 | 6,245.6 | اجمالي الصادرات |
| 24.2 | 1,267.2 | 1,019.9 | الملابس |
| 24.6 | 1,040.6 | 835.5 | الولايات المتحدة الأمريكية |
| 18.4 | 446.5 | 377.2 | منتجات دوائية وصيدلية |
| 22.5 | 112.5 | 91.9 | السعودية |
| 112.2 | 92.0 | 43.4 | العراق |
| 13.6 | 45.6 | 40.1 | الجزائر |
| -14.9 | 386.2 | 453.6 | الفوسفات |
| -9.8 | 274.6 | 304.3 | الهند |
| 13.3 | 64.2 | 56.7 | اندونيسيا |
| 100.0 | 22.0 | - | الصين |
| 28.7 | 372.4 | 289.3 | الاسمدة |
| 297.6 | 90.4 | 22.7 | العراق |
| 38.2 | 83.0 | 60.1 | الولايات المتحدة الأمريكية |
| -29.4 | 363.6 | 515.3 | البوتاس |
| 18.4 | 51.5 | 43.5 | البرازيل |
| 2.8 | 48.8 | 47.5 | مصر |
| -49.5 | 41.4 | 82.0 | الهند |
| -36.0 | 312.7 | 488.7 | حامض الفوسفوريك |
| -44.8 | 256.9 | 465.2 | الهند |
| 67.8 | 261.8 | 156.0 | الفواكة والمكسرات |
| 98.1 | 110.9 | 56.0 | السعودية |
| 111.0 | 35.4 | 16.8 | العراق |
| 17.3 | 207.7 | 177.0 | مستحضرات التنظيف والتزيين والعطور |
| 19.4 | 99.6 | 83.4 | العراق |
| 20.0 | 49.0 | 40.8 | السعودية |
| -3.3 | 22.8 | 23.6 | ليبيا |

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

سجلت الصادرات الكلية للمملكة خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2024 ارتفاعاً نسبته 4.9% لتصل إلى 7,064.5 مليون دينار. وجاء ذلك محصلة لارتفاع الصادرات الوطنية بمقدار 167.5 مليون دينار (2.7%) لتصل إلى 6,413.1 مليون دينار، وارتفاع السلع المعاد تصديرها بمقدار 159.6 مليون دينار (32.5%) لتصل إلى 651.4 مليون دينار.

وبالنظر إلى تطورات أهم الصادرات الوطنية خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2024، بالمقارنة مع ذات الفترة من عام 2023، يلاحظ ما يلي:

- ارتفعت الصادرات من الملابس بمقدار 247.3 مليون دينار (24.2%)، لتصل إلى 1,267.2 مليون دينار. وقد استحوذت الولايات المتحدة الأمريكية على ما نسبته 82.1% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.
- ارتفع الصادرات من "الفواكة والمكسرات" بمقدار 105.8 مليون دينار (67.8%)، لتصل إلى 261.8 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من السعودية والعراق على ما نسبته 55.9% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.



- ارتفعت الصادرات من الأسمدة بمقدار 83.1 مليون دينار (28.7%)، لتصل إلى 372.4 مليون دينار. وقد استحوذت كل من أسواق العراق والولايات المتحدة الأمريكية على ما نسبته 46.4% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

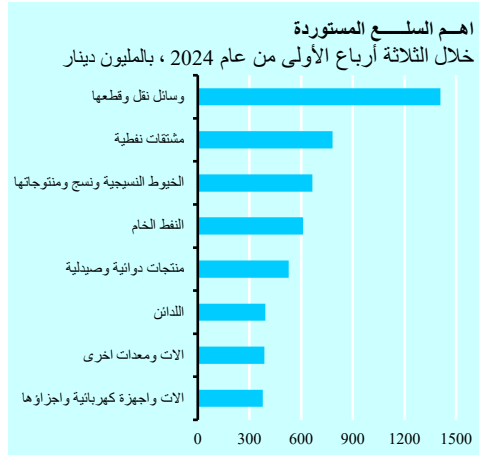
- ارتفاع الصادرات من "منتجات دوائية وصيدلية" بمقدار 69.3 مليون دينار (18.4%)، لتصل إلى 446.5 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من السعودية والعراق والجزائر على ما نسبته 56.0% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلع.

- انخفضت الصادرات من حامض الفوسفوريك بمقدار 176.0 مليون دينار (36.0%)، لتصل إلى 312.7 مليون دينار. وقد استحوذت الهند على ما نسبته 82.1% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

- انخفضت الصادرات من البوتاس بمقدار 151.7 مليون دينار (29.4%)، لتصل إلى 363.6 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من البرازيل ومصر والهند على ما نسبته 39.0% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

- انخفضت الصادرات من الفوسفات بمقدار 67.4 مليون دينار (14.9%)، لتصل إلى 386.2 مليون دينار، وقد استحوذت أسواق كل من الهند وإندونيسيا والصين على ما نسبته 93.4% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

وعليه، استحوذت الصادرات الوطنية من الملابس و"منتجات دوائية وصيدلانية" والفوسفات والأسمدة والبوتاس وحمض الفوسفوريك و"الفواكه والمكسرات" و"مستحضرات التنظيف والتزيين والعطور" خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2024 على ما نسبته 56.4% من إجمالي الصادرات الوطنية، مقارنة مع نسبة 55.7% خلال ذات الفترة من عام 2023. ومن جهة أخرى، استحوذت أسواق كل من الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية والهند والعراق والإمارات وفلسطين والصين على ما نسبته 69.6% من إجمالي الصادرات الوطنية خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2024، مقارنة مع نسبة 67.9% خلال ذات الفترة من عام 2023.



المستوردات السلعية

ارتفعت مستوردات المملكة خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2024 بنسبة 0.8% لتصل إلى 14,011.7 مليون دينار، مقابل انخفاض بنسبة 6.7% خلال ذات الفترة من عام 2023.

◆ وبالنظر إلى تطورات أهم المستوردات خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2024، بالمقارنة مع ذات الفترة من عام 2023، يلاحظ ما يلي:

- ارتفاع مستوردات المملكة من "وسائل نقل وقطعها" بمقدار 157.1 مليون دينار (12.6%)، لتصل إلى 1,408.2 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الجنوبية ما نسبته 68.7% من إجمالي مستوردات المملكة من هذه السلعة.

أبرز المستوردات السلعية خلال الثلاثة أرباع الأولى لعامي 2023 و2024، مليون دينار

| معدل النمو (%) | 2024 | 2023 | |
|----------------|----------|----------|-------------------------------|
| 0.8 | 14,011.7 | 13,893.6 | إجمالي المستوردات |
| 12.6 | 1,408.2 | 1,251.1 | وسائل نقل وقطعها |
| 30.4 | 544.9 | 417.8 | الصين |
| 19.5 | 242.6 | 203.0 | الولايات المتحدة الأمريكية |
| -16.6 | 180.5 | 216.3 | كوريا الجنوبية |
| -23.2 | 782.2 | 1,019.0 | مشنقات نفطية |
| 17.6 | 605.1 | 514.6 | السعودية |
| -64.0 | 151.5 | 420.5 | الهند |
| -82.3 | 9.1 | 51.6 | الإمارات |
| 15.0 | 665.6 | 578.7 | خيوط نسيجية ونسج ومنتجاتها |
| 30.2 | 351.8 | 270.1 | الصين |
| 10.4 | 79.8 | 72.3 | تايوان |
| 9.6 | 66.9 | 61.0 | تركيا |
| 9.1 | 610.7 | 559.9 | النفط الخام |
| 11.8 | 482.1 | 431.3 | السعودية |
| 0.0 | 128.6 | 128.6 | العراق |
| 12.1 | 528.3 | 471.3 | منتجات دوائية وصيدلية |
| 23.0 | 78.2 | 63.6 | المانيا |
| 26.4 | 64.5 | 51.1 | الولايات المتحدة الأمريكية |
| 4.0 | 43.1 | 41.4 | سويسرا |
| 4.9 | 391.3 | 372.9 | اللحان |
| 13.0 | 187.9 | 166.3 | السعودية |
| -3.5 | 58.8 | 61.0 | الصين |
| 5.1 | 28.2 | 26.8 | الإمارات |
| 18.5 | 386.2 | 325.9 | الات ومعدات اخرى |
| 20.6 | 158.4 | 131.3 | الصين |
| 7.1 | 46.9 | 43.8 | إيطاليا |
| 172.9 | 41.3 | 15.1 | الولايات المتحدة الأمريكية |
| -7.1 | 376.5 | 405.2 | الات واجهزة كهربائية واجزاؤها |
| -6.6 | 152.4 | 163.2 | الصين |
| -10.2 | 20.5 | 22.8 | تركيا |

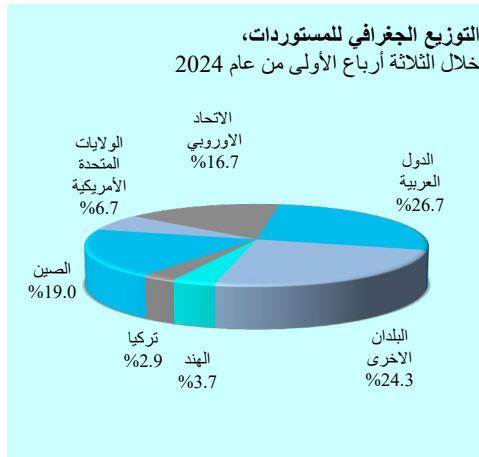
المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

• ارتفاع مستوردات المملكة من " خيوط نسيجية ونسج ومنتجاتها " بمقدار 86.9 مليون دينار (15.0%)، لتصل إلى 665.6 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الصين وتايوان وتركيا ما نسبته 74.9% من إجمالي المستوردات المملكة من هذه السلعة.

• ارتفاع مستوردات المملكة من الات ومعدات أخرى بمقدار 60.3 مليون دينار (18.5%)، لتصل إلى 386.2 مليون دينار. وقد شكلت الصين وإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية ما نسبته 63.9% من إجمالي مستوردات المملكة من هذه السلعة.

• ارتفاع مستوردات المملكة من "منتجات دوائية وصيدلية" بمقدار 57.0 مليون دينار (12.1%)، لتصل إلى 528.3 مليون دينار، وقد شكلت أسواق كل من ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا ما نسبته 35.2% من إجمالي مستوردات المملكة من هذه السلع.

- انخفاض مستوردات المملكة من المشتقات النفطية بمقدار 236.8 مليون دينار (23.2%)، لتصل إلى 782.2 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من السعودية والهند والإمارات ما نسبته 97.9% من إجمالي المستوردات من هذه السلع.



- انخفاض مستوردات المملكة من "الآلات والأجهزة الكهربائية وأجزائها" بمقدار 28.7 مليون دينار (7.1%) لتصل إلى 376.5 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الصين وتركيا ما نسبته 45.9% من إجمالي المستوردات من هذه السلعة.

وعليه، استحوذت المستوردات من "وسائل نقل وقطعها" ومشتقات نفطية و"خيوط نسيجية ونسج ومنتجاتها" والنفط الخام و"منتجات دوائية وصيدلية" واللدائن و"آلات ومعدات أخرى" و"آلات وأجهزة كهربائية وأجزائها" على ما نسبته 36.7% من إجمالي المستوردات خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2024، مقارنة مع ما نسبته 35.9% خلال ذات الفترة من عام 2023. كما استحوذت أسواق كل من الصين والسعودية والولايات المتحدة الأمريكية والإمارات والهند والمانيا ومصر على ما نسبته 56.4% من إجمالي المستوردات خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2024، مقابل 55.2% خلال ذات الفترة من عام 2023.

■ المعاد تصديره

شهدت السلع المعاد تصديرها خلال شهر أيلول من عام 2024 ارتفاعاً مقداره 15.6 مليون دينار (30.3%)، مقارنة بذات الشهر من عام 2023، لتبلغ 67.2 مليون دينار. أما خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2024، فقد ارتفعت السلع المعاد تصديرها بمقدار 159.6 مليون دينار (32.5%) مقارنة بذات الفترة من عام 2023 لتبلغ 651.4 مليون دينار.

■ الميزان التجاري

شهد عجز الميزان التجاري خلال شهر أيلول من عام 2024 انخفاضاً مقداره 145.5 مليون دينار (16.9%)، مقارنة بذات الشهر من عام 2023، ليبلغ 717.8 مليون دينار. أما خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2024، فقد انخفض عجز الميزان التجاري بمقدار 209.0 مليون دينار (2.9%) مقارنة بذات الفترة من عام 2023 ليبلغ 6,947.2 مليون دينار.

□ إجمالي تحويلات العاملين في الخارج

ارتفعت تحويلات العاملين خلال العشرة شهور الأولى من عام 2024 بمقدار 63.8 مليون دينار أو ما نسبته 3.1%، مقارنة بذات الفترة من عام 2023، لتصل إلى 2,093.0 مليون دينار.

□ السفر

■ مقبوضات

شهدت مقبوضات السفر خلال العشرة شهور الأولى من عام 2024 انخفاضاً بنسبة 4.4% لتصل إلى 4,362.5 مليون دينار، مقارنة بذات الفترة من عام 2023.

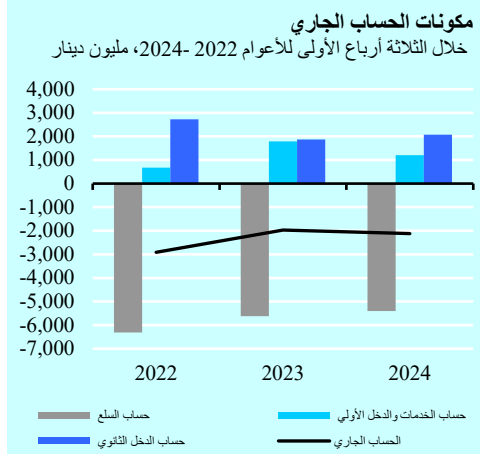
■ مدفوعات

شهدت مدفوعات السفر خلال العشرة شهور الأولى من عام 2024 ارتفاعاً بنسبة 2.0% لتصل إلى 1,175.4 مليون دينار، مقارنة بذات الفترة من عام 2023.

ميزان المدفوعات

تشير البيانات الأولية المتعلقة بتطورات ميزان المدفوعات خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2024 إلى ما يلي:

تسجيل الحساب الجاري لعجز مقداره 2,119.2 مليون دينار (7.7% من GDP) خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2024



بالمقارنة مع عجز مقداره 1,970.1 مليون دينار (7.4% من GDP) خلال الفترة المقابلة من عام 2023. أما باستثناء المنح، فقد ارتفع عجز الحساب الجاري ليلبلغ 2,597.8 مليون دينار (9.4% من GDP) خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2024، مقارنة مع عجز مقداره 2,296.2 مليون دينار (8.7% من GDP) خلال الفترة المقابلة من عام 2023. وقد جاء ذلك محصلة للآتي:

- ◆ انخفاض العجز في حساب السلع للمملكة بمقدار 218.4 مليون دينار (3.9%) ليصل إلى 5,405.8 مليون دينار، مقارنة مع عجز مقداره 5,624.2 مليون دينار.
- ◆ انخفاض وفر حساب الخدمات بمقدار 217.3 مليون دينار ليصل إلى ما مقداره 1,903.1 مليون دينار، مقارنة مع وفر مقداره 2,120.4 مليون دينار.
- ◆ تسجيل حساب الدخل الأولي عجز بلغ 694.9 مليون دينار مقارنة مع عجز بلغ 332.5 مليون دينار، ويعود ذلك بشكل رئيس لارتفاع كل من، عجز صافي دخل الاستثمار ليلبلغ 846.6 مليون دينار، مقابل عجز بلغ 480.8 مليون دينار، وصافي وفر تعويضات العاملين بمقدار 3.4 مليون دينار ليصل إلى 151.7 مليون دينار.

◆ تسجيل حساب الدخل الثانوي وفر مقداره 2,078.4 مليون دينار، مقابل وفر مقداره 1,866.2 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة ارتفاع صافي وفر التحويلات الجارية للقطاع العام (المنح الخارجية) بمقدار 152.5 مليون دينار، ليلبغ 478.6 مليون دينار، وارتفاع صافي وفر التحويلات الجارية للقطاعات الأخرى بمقدار 59.7 مليون دينار، ليصل إلى 1,599.8 مليون دينار.

■ أما بخصوص المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي، فقد سجل الحساب الرأسمالي خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2024، تدفقاً للداخل مقداره 22.5 مليون دينار، مقارنة مع تدفق مماثل بالاتجاه والمقدار خلال الفترة المقابلة من عام 2023. في حين سجل الحساب المالي صافي تدفق للداخل مقداره 1,193.2 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2024، مقارنة مع صافي تدفق للداخل مقداره 2,429.0 مليون دينار خلال الفترة المقابلة من عام 2023، ويعود ذلك إلى ما يلي:

◆ بلغ تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المملكة 905.5 مليون دينار، مقارنة مع تدفق للداخل مقداره 1,128.9 مليون دينار.

◆ تسجيل استثمارات الحافظة صافي تدفق للخارج مقداره 66.8 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق للداخل بلغ 921.6 مليون دينار.

◆ تسجيل الاستثمارات الأخرى لصافي تدفق للداخل بلغ 1,014.3 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق للداخل بلغ 400.6 مليون دينار.

◆ ارتفاع الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 639.2 مليون دينار، مقارنة مع انخفاض مقداره 61.6 مليون دينار.

□ وضع الاستثمار الدولي

أظهر وضع الاستثمار الدولي (والذي يمثل صافي رصيد المملكة من الأصول والخصوم المالية الخارجية) في نهاية الثلاثة أرباع الأولى من عام 2024 التزاماً نحو الخارج بلغ 35,570.7 مليون دينار، مقارنة مع مستواه في نهاية عام 2023 والبالغ 35,380.8 مليون دينار. ويعود ذلك إلى ما يلي:

■ ارتفاع رصيد الأصول الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) لكافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية الثلاثة أرباع الأولى من عام 2024 بمقدار 2,091.9 مليون دينار، مقارنة مع رصيدها في نهاية عام 2023 ليصل إلى 30,286.6 مليون دينار وقد جاء ذلك، بشكل رئيس، محصلة لارتفاع الأصول الاحتياطية بمقدار 1,441.3 مليون دينار، وارتفاع رصيد النقد والودائع لدى البنوك المرخصة بمقدار 134.4 مليون دينار، وارتفاع رصيد القروض للبنوك المرخصة في الخارج بمقدار 488.1 مليون دينار.

■ ارتفاع رصيد الخصوم الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والخصوم المالية) على كافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية الثلاثة أرباع الأولى من عام 2024 بمقدار 2,281.8 مليون دينار عن مستواه المسجل في نهاية عام 2023 ليبلغ 65,857.3 مليون دينار. ويعزى ذلك إلى التطورات الآتية:

- ◆ ارتفاع الرصيد القائم لقروض الحكومة، طويلة الأجل، بمقدار 859.3 مليون دينار ليصل إلى 8,395.0 مليون دينار.
- ◆ ارتفاع رصيد صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة بمقدار 765.6 مليون دينار، ليبلغ 30,992.8 مليون دينار.
- ◆ ارتفاع رصيد ودائع غير المقيمين لدى الجهاز المصرفي بمقدار 472.5 مليون دينار لتصل إلى 11,159.8 مليون دينار (ارتفاعها بمقدار 704.1 مليون دينار للبنوك المرخصة، وانخفاضها بمقدار 231.6 مليون دينار للبنك المركزي).
- ◆ ارتفاع رصيد الائتمان التجاري، لغير المقيمين، بمقدار 109.2 مليون دينار ليصل إلى 1,061.0 مليون دينار.
- ◆ انخفاض رصيد قروض القطاعات الأخرى، طويلة الأجل، بمقدار 97.3 مليون دينار ليصل إلى 1,791.4 مليون دينار.
- ◆ انخفاض رصيد استثمارات الحافظة في المملكة بمقدار 28.8 مليون دينار لتبلغ 9,282.9 مليون دينار.